# الباب الثاني:
# البنك المركزي الموريتاني ومراقبة الائتمان

## الفصل الثالث: النظام النقدي والمصرفي الموريتاني
## الفصل الرابع: السياسة الائتمانية الموريتانية ودورها في التنمية الاقتصادية.

# الفصـــل الثالث: النظام النقدي والمصرفي الموريتاني.

**تمهيد**

**المبحث الأول:** لمحة عن الاقتصاد الموريتاني

**المبحث الثاني:** برامج التثبيت والتصحيح في موريتانيا (1985-2002)

**المبحث الثالث:** تطور النظام النقدي والمصرفي الموريتاني

**خلاصة الفصل**

# الفصل الثالث:
# النظام النقدي والمصرفي الموريتاني

**تمهيد:**

لم يعرف الاقتصاد الموريتاني أية فعالية مصرفية إلا مع قيام دولته المستقلة في العام1960. فمن بين 68 شباكا تشكل الشبكة البنكية لغرب إفريقيا (من بينها 58 دائمة) كان هناك مكتب دوري وحيد يقع في التراب الوطني يهدف بالأساس لخدمة استغلال منجم النحاس في اكجوجت[1].

وقد أدى انضمام موريتانيا المستقلة إلى الاتحاد النقدي لغرب إفريقيا (UMOA) في العام 1962 إلى استمرار التبعية النقدية لفرنسا وإلى غاية العام 1973 . وخلال هذه الفترة اتَّسم الاقتصاد الموريتاني بالبساطة والتبعية في كثير من النواحي. وقد جسدت موريتانيا استقلالها النقدي في العام 1973 من خلال إنشاء بنك مركزي وخلق عملة وطنية جديدة هي "الأوقية" بدلا من الفرنك الغرب إفريقي. وقد سعت الدولة إلى المساهمة في رأسمال البنوك وتوجيهها وجهة تتفق والأهداف المرسومة في خطط التنمية التي استمرت حتى العام 1985 ، حين جرى أول اتصال مع مؤسسات بروتن وودز التي رعت الإصلاحات الاقتصادية المطبقة في البلد ضمن ما يعرف بسياسات التثبيت والتصحيح الهيكلي وهو ما أدى إلى إعادة هيكلة الجهاز المصرفي طبقا لمقتضيات اقتصاد السوق.

في هذا الفصل نقدم أولا لمحة عن الاقتصاد الموريتاني (المبحث الأول) قبل أن نتعرف على برامج الإصلاح الاقتصادي المطبقة في موريتانيا(المبحث الثاني) وأخيرا ننتقل إلى تتبع مراحل تطور الجهاز المصرفي (المبحث الثالث).

## المبحث الأول: لمحة عن الاقتصاد الموريتاني.

نبدأ في هذا الجزء بتقديم لمحة عامة عن موريتانيا قبل أن نتعرف على القطاعات الاقتصادية المنتجة في هذا البلد، وأخيرا نتناول الخطط التنموية التي اتبعتها موريتانيا قبل أن تخضع لتوجيهات المؤسسات المالية العالمية في منتصف الثمانينات من القرن الماضي.

### المطلب الأول: لمحة عامة عن موريتانيا(*).

لقد تميز الإقليم الجغرافي المعروف اليوم بموريتانيا بظاهرة انعدام الدولة المركزية في فترة ما قبل الاستعمار(**). ولم يكن يقطنه إلا مجموعات من البدو الرُّحل المنقطعين عن باقي العالم، وذلك لندرة وسائل الاتصال إضافة إلى صعوبة وخطورة التنقلات، وحالات الاحتكاك الاستثنائية كانت تتم عن طريق

---

(1) Banque Centrale de Mauritanie, Note d'orientation sur le développement du secteur financier Mauritanien, Juillet 2001, p : 2. (document).

(*) يمكن الاستفادة في هذا المجال من الملحق الأول الموجود في نهاية هذا البحث.

(**) بدأ الاستعمار الفرنسي لموريتانيا في العام 1905 .ولقد أطلق الشيخ محمد المامي تسمية "المنكب البرزخي" على أرض موريتانيا دلالة على انعدام السلطة المركزية فيها.

التبادل عبر الحدود البحرية في الجنوب أو أثناء مرور القوافل عبر المنطقة الشمالية. هذه اللقاءات أتاحت الفرصة على مستوى بدائي وغير كاف لإبرام صفقات تجارية كانت المقايضة فيها تمثل القاعدة الأساسية، واستمر الوضع على هذا الحال حتى قدوم الاستعمار بسبب طبيعة الإنسان الريفي الرافض بل والمشمئز من التجديد بصورة عامة. ومع قيام الدولة المستقلة وتزايد الهجرة للمدن وانتشار المؤسسات المالية والمصرفية أصبح لزاما على المجتمع أن يمارس العمليات المصرفية (ودائع، قروض، وساطة مالية ... إلخ) والتي كانت إلى وقت قريب مرفوضة بل محظورة.

لقد نالت موريتانيا استقلالها من فرنسا في العام 1960 في ظل المد التحرري الذي شهده العالم بعد الحرب العالمية الثانية. وتمثل موريتانيا في حدودها الحالية إقليما شاسعا معظمه صحراوي، يقع في أقصى الشمال الغربي للقارة الإفريقية، ويمتد على ساحل المحيط الأطلسي بطول 750 كلم وتبلغ مساحته 1.03 مليون كلم مربعا تغطي الصحراء ثلثيه. ويشكل هذا البلد بموقعه الجغرافي حلقة وصل بين الوطن العربي وإفريقيا السوداء.

عندما نالت موريتانيا استقلالها كان عدد سكانها يقدر ب: 942 ألف نسمة يمثل البدو الرحل منهم حوالي 78% بينما يمثل سكان القرى 15%، أما سكان الحضر فلا يتجاوزون 7% يقطن العاصمة منهم ثلاثة آلاف نسمة. كما قُدرت[1] القوة العاملة بحوالي 299 ألف نسمة منها 91% يشتغلون في التنمية الحيوانية والزراعية و3% في الصناعة و6% في الخدمات. وكان الجهاز الصحي حينها يتكون من 12 طبيبا وصيدليين و116 ممرضا وقابلة إضافة إلى حوالي 263 ممرضا مساعدا وطبيبا واحدا للأسنان. وتقتصر البنية التحتية الطبية على بعض المستوصفات التي تنقصها التجهيزات والمتواجدة في بعض التجمعات الحضرية الرئيسية، وكانت النسبة المخصصة لهذا القطاع من ميزانية الدولة في سنة الاستقلال لا تتعدى 7%.

ولم يكن قطاع التعليم بأحسن حال، فقد كان عدد التلاميذ للسنة الدراسية 1960 – 1961 يقدر ب: 9643 تلميذا أي حوالي 4.7% من الأطفال الذين هم في سن التعليم الابتدائي. أما التلاميذ في المرحلة الإعدادية والثانوية فقد كان عددهم يقدر بحوالي 520 تلميذا أي نسبة 1% ممن هم في سن هذه المرحلة يؤطرهم حوالي 400 مدرسا في حين يقتصر التعليم العالي على 15 طالبا يدرسون في الخارج و5 إطارات عليا.

كما أن البنى التحتية للنقل والمواصلات كانت شبه معدومة، حيث لا توجد طرق مسفلتة ولا مطارات ولا موانئ، وكل ما هناك هو حوالي 500 كلم من الطرقات الترابية التي تُقطع في فصل الخريف بسبب تهاطل الأمطار. وتتمثل وسائل النقل في حوالي 20 شاحنة كبيرة تملكها إحدى الشركات الفرنسية التي كانت تحتكر عمليات النقل في البلاد.

---

[1] محمد ولد أحمد سالم، الاقتصاد الموريتاني، ثلاثون سنة من الجهود التنموية، النتائج والآفاق، دار القافلة للطباعة والنشر: نواكشوط، 1992 ، ص:25 .

وبخصوص الدخل الوطني فكان يُقدر بحوالي 3850 مليون أوقية[*]، منها حوالي 55% من التنمية الحيوانية والزراعية و 19% من البناء والتشييد و 6% من النقل والمواصلات و 12% من التجارة والخدمات، في حين أن الدخل الفردي كان في حدود 400 أوقية أي 85 دولارا[1].

أما الصادرات فكانت تقدر سنة 1960 ب: 700 مليون أوقية منها 80% من الحيوانات الحية، بينما تقدر الواردات ب: 1900 مليون أوقية تتم تغطية أغلبيتها من الخارج (52% من الخزينة الفرنسية و6% من التمويلات الأجنبية)، وقدرت نفقات الميزانية ب: 613 مليون أوقية في حين أن مداخليها لا تتجاوز 513 مليون أوقية تساهم فرنسا بجزء كبير منها. لكن الدولة الفرنسية سرعان ما تخلت عن كافة التزاماتها اتجاه موريتانيا وهو ما نلاحظه من خلال تناقص نسبة مساهمة الخزينة الفرنسية في الميزانية الموريتانية التي انخفضت من 57% عام 1960 إلى 39% عام 1961 وإلى 36% عام 1962 ثم إلى 11% عام 1963 لتتوقف نهائيا في العام 1964 .

ومن هنا كان لزاما على البلد أن يعتمد على نفسه وعلى موارده الذاتية لرفع التحدي المتمثل في تحقيق عملية التنمية بالنسبة لبلد ناشئ تؤكد جميع المعطيات أنه يبدأ من الصفر في كل شيء. ولتحقيق ذلك حملت الدولة على عاتقها إقامة المؤسسات الاقتصادية والإنتاجية واعتمدت في البداية أسلوب التخطيط المركزي المتوسط قبل أن تتراجع عنه في منتصف الثمانينات وتفتح المجال للقطاع الخاص للمشاركة في عملية التنمية في إطار برامج الإصلاح الاقتصادية التي ترعاها مؤسسات بروتن وودز.

وقد بلغ عدد سكان موريتانيا في العام 2002 حوالي 2.7 مليون نسمة يتوزعون في 13 ولاية وعلى أربعة أنشطة رئيسية هي الزراعة والصيد والصناعة التقليدية والخدمات، ويعتمدون على ثلاثة موارد للثروة هي المعادن والسمك والحيوانات.

## المطلب الثاني: القطاعات الاقتصادية المنتجة.

يعتبر الاقتصاد الموريتاني اقتصادا تقليديا يعتمد بالأساس على الزراعة والصناعة التقليدية وصيد الأسماك واستخراج المعادن.

**أولا : الموارد الزراعية والرعوية:**

رغم ضعف إنتاجية القطاع الريفي وضعف مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، ظل المواطنون يعتمدون عليه في حياتهم وإن كانت موْجة الجفاف التي ضربت البلاد في نهاية الستينات وبداية السبعينات قد أدت بعدد كبير من سكان الريف إلى النزوح نحو المدن والعمل في قطاع الصناعة والتجارة. ومع ذلك فلا يزال هذا القطاع يُشغِّل وحتى العام 1999 ثلثي السكان[2].

---

[*] الأوقية هي العملة الوطنية الموريتانية التي أصدرت في العام 1973 ، وكانت تعادل عند إصدارها 5 فرنكات غرب إفريقية وعُشْر الفرنك الفرن،وقد استخدمنا الأوقية لتسهيل المقارنة.

[1] نفس المرجع السابق.

[2] Banque Centrale de Mauritanie, Rapport annuel 1999, p : 29.

**1/ الثروة الحيوانية:**

تشير التقديرات عن الثروة الحيوانية للعام 2002 أنه يوجد حوالي 1692 ألف رأس من البقر و 1397 ألف رأس من الإبل و13759 ألف رأس من الأغنام والماعز[1]. وكان قد حدث تدهور كبير في أعداد الماشية خلال فترة اشتداد الجفاف (68- 1973)، هلك فيها حوالي 15% من البقر و 19% من الماعز والأغنام و7% من الإبل. وقد تراجعت مساهمة القطاع الريفي في الناتج المحلي الإجمالي من 52% في بداية الستينات إلى 23% في السبعينات و22% في منتصف الثمانينات لتصل في العام 2002 إلى حوالي 18%.

ونتيجة لذلك ارتفعت وتيرة الهجرة من الريف إلى المدن والتجمعات الحضرية مسببة مشاكل عويصة على مستوى المرافق العمومية الحضرية كالنقل والسكن والتعليم والصحة والتوظيف...إلخ.

كما تأثر أيضا القطاع الزراعي بالجفاف الذي أدى إلى التخلي عن أكثر من 80% من الأراضي الزراعية التي كانت تصل إلى 15 مليون هكتارا قبل موجة الجفاف.

**2/ الزراعة:**

تتميز الزراعة في موريتانيا بكونها زراعة بدائية وعائلية، تعتمد اعتمادا كبيرا على الأمطار واستعمال الوسائل التقليدية، ويكاد يكون استخدام الأسمدة والمبيدات الحشرية فيها معدوما.

وهي تنقسم إلى ثلاثة أنواع رئيسية هي[2]:

***2-1 الزراعة المطرية:***

وتعتمد على الأمطار التي تغمر المناطق الجنوبية التي تعتبر مناطق زراعية، كما تؤدي الأمطار أيضا إلى حدوث فيضان في نهر السينغال يُسفر عن ري مساحات كبيرة. وفي بعض الأحيان تصل المساحات المغمورة بفيضانات النهر والسدود التي تقيمها الدولة إلى ما يتراوح بين 50 و 60 ألف هكتارا. وقد كان هذا الصنف من الزراعة يقدم حوالي 60% من إنتاج الحبوب في البلاد قبل الجفاف، أما في الوقت الحالي فإنه لا يمثل إلا حوالي 38% من إجمالي إنتاج الحبوب.

**2-2 الزراعة المروية:**

تقدر المساحة القابلة للري والمحاذية لنهر السينغال بحوالي 150 ألف هكتار وذلك باعتبار المساحات التي يتم استصلاحها على النهر في إطار مشاريع منظمة استثمار نهر السينغال (OMVS) التي تضم بالإضافة إلى موريتانيا كلا من مالي والسينغال. وتقدر المساحات المروية في موريتانيا ب: 40 ألف هكتارا لا يستغل منها سوى 21386 هكتارا، وهو ما يعني أن هناك مساحات كبيرة صالحة للزراعة المروية لا يتم استغلالها. وقد انتقلت المساحات المروية الخاصة بزراعة الأرز من 6600 هكتارا في الموسم 1987/1986 إلى 17983 هكتارا في العام 2001/2000، أما المساحات الخاصة بزراعة الدخن والذرة فقد انتقلت في نفس الفترة من 1200 هكتارا إلى 3385 هكتارا. وتقوم الشركة الوطنية للتنمية

---

(1) Banque Centrale de Mauritanie, Bulletin trimestriel de statistique, Décembre 2003، p : 40.

(2) الصوفي ولد الشيباني، سياسات الاصلاح الاقتصادي في موريتانيا مع الاشارة إلى دور الموازنة العامة في تنفيذها، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية: القاهرة، 1993 . ص: 7 .

الريفية (SONADER) بإدارة جل هذه المساحات بوصفها المكلف الرئيسي بتطبيق سياسة الحكومة في هذا المجال، وهي مساحات ضئيلة جدا إذا ما قورنت بحجم المساحات القابلة للري بمياه النهر. ويتميز هذا النوع من الزراعة باستخدام المكننة الزراعية الحديثة عكس الأول.

وتتمثل المناطق المروية والمزروعة في موريتانيا في:

- مزرعة سهل "امبوريه" (الجنوب الغربي) وتختص بزراعة الأرز، والتي أنشئت بموجب اتفاق بين موريتانيا والصين تقوم الأخيرة بمقتضاه باستصلاح وزراعة 4000 هكتارا من الأرز.
- المزرعة النموذجية في"غورغل" (الجنوب الشرقي) بتمويل مشترك بين موريتانيا وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية.
- المزرعة النموذجية في "بوقى" (الجنوب) بتمويل مشترك بين منظمة استثمار نهر السينغال وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية.
- المزرعة التجريبية في "كيهيدي" برأسمال وطني.

إضافة إلى ذلك توجد 120 قطعة صغيرة تشرف على زراعتها الشركة الوطنية للتنمية الريفية، وكذلك مساحات صغيرة أخرى مستغلة من طرف الخواص الموريتانيين، والجزء الأعظم من هذه المزارع المروية مخصص لزراعة الأرز الذي قفز إنتاجه من 3.26 ألف طن كمتوسط للإنتاج بين عامي 1973 و 1975 إلى 13 ألف طن في الموسم الزراعي 1983 – 1984، ليصل في الموسم 1998 – 1999 إلى 67 ألف طن وهي أعلى قيمة سجلها منذ تاريخ بداية زراعته، ليتراجع إنتاجه إلى 24 ألف طن في الموسم الزراعي 2001 – 2002 ، ويعود ذلك أساسا إلى تراجع القروض التي يمنحها صندوق القرض الزراعي الذي ظل وحتى نهاية التسعينات الممول الرئيسي لمشاريع زراعة الأرز قبل أن يتعرض لخسارة كبيرة كادت أن تؤدي إلى إفلاسه بسبب تزايد ديونه المعدومة والمجمدة.

***2-3 الزراعة الموسمية:***

وينحصر معظمها في الواحات والوديان ذات المياه الجوفية القريبة من السطح حيث يتم رفع الماء بالوسائل التقليدية أو بالمضخات الحديثة في بعض المناطق، ويزرع في هذه المساحات بشكل أساسي النخيل والخضروات.

ومن أهم المحاصيل الزراعية في موريتانيا[1] : الذرة البيضاء، والدخن والزرع، والقمح والشعير. وقد سجل الإنتاج الزراعي تراجعا كبيرا خلال العشرية الأخيرة[2] حيث انتقل من 175 ألف طن في الموسم الزراعي 1994 – 1995 إلى 68 ألف طن في الموسم الزراعي 2002 – 2003. وبالنظر إلى مركبات الإنتاج الوطني من الحبوب نلاحظ أن منتوج الدخن والزرع كان الأكثر تضررا حيث انتقلت الكمية المنتَجة من الصنفين من 138 ألف طن في الموسم الزراعي 1994 – 1995 لتتراجع إلى 22 ألف طن في الموسم الزراعي 2002 – 2003.

---

[1] ولد عبد الله الشيخ، أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات، دراسة حالة موريتانيا، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2001 . ص: 63 .

[2] Banque Centrale de Mauritanie, Bulletin trimestriel de Statistique, décembre 2003, p : 40.

ويعزى هذا التراجع الخطير للإنتاج الوطني من الحبوب إلى سوء استخدام الوسائل المتاحة (الأرض وماكينات جلب المياه) وتدني مستوى التأطير والتنظيم، إضافة إلى تزايد مديونية المزارعين. وقد أدت هذه الوضعية إلى تعاظم العجز الغذائي وبالتالي إلى استيراد كميات متزايدة من المواد الغذائية وصلت حوالي 300 ألف طن في العام 2001.

**3/ معوقات القطاع الزراعي:**

يمكن تلخيص أهم معوقات القطاع الزراعي في النقاط التالية[1]:

– مشكلة التمويل وهي نتيجة لضعف الموارد المحلية وارتفاع حجم الديون الخارجية وسوء استخدام وتوزيع القروض المخصصة لهذا القطاع، وعدم جدية هيئات الإشراف والرقابة والتمويل.

– نقص الأيدي العاملة: فقد أدت موجات الجفاف المتلاحقة التي تعرضت لها البلاد إلى نزوح العمالة الزراعية إلى المدن تاركة وراءها الأراضي بورا. هذا إضافة إلى أن الفئة العمالية في هذا القطاع تفتقد إلى الوعي والمهارة الضروريين.

– التخلف التكنولوجي: فالزراعة في هذا البلد تعتمد بشكل واسع على الوسائل البدائية في كافة مستويات الإنتاج باستثناء بعض المزارع الحديثة والمحدودة.

– ضعف التنظيم التعاوني وتدني دور القطاع الخاص في تنمية القطاع الزراعي، خاصة المشروعات الكبيرة التي تتطلب تمويلات ضخمة. ويعود ذلك إلى عدم مرونة القوانين العقارية وقلة التنسيق بين فئات ومصالح الإدارات المعنية بتحديد وتطبيق السياسات الزراعية، هذا بالإضافة إلى غياب البنية التحتية اللازمة للإنتاج الزراعي.

**ثانيا: الثروة المعدنية:**

تتوفر موريتانيا على مواد معدنية متعددة استطاعت استغلال البعض منها ولا يزال البعض الآخر تحت قيد الدراسة والبحث. ولقد كان هذا القطاع يلعب الدور الرئيسي في تكوين صادرات البلد قبل أن تتوجه الدولة بصورة مكثفة إلى استغلال الصيد البحري والاستثمار فيه مع بداية الثمانينات، حيث أصبح القطاع المنجمي يحتل المرتبة الثانية في التجارة الخارجية بعد قطاع الصيد البحري[2].

ومن أهم المعادن التي تم استغلالها حتى الآن نذكر:

***1/ الحديد:***

تعتبر موريتانيا من أهم الدول العربية والإفريقية المنتجة للحديد، إذ يقدر الاحتياطي الموريتاني ب: 2465 مليون طن وهو ما يمثل نسبة 21.6% من الاحتياطي العربي و 1.4% من الاحتياطي العالمي[1]. ويتركز هذا المعدن في أقصى الشمال الغربي للبلاد حيث يوجد في منطقة "كدية الجل" والمناطق المحيطة بها. ويتوزع في أماكن وجوده على النحو التالي:

– شرق "تزاديت" ويبلغ الاحتياطي فيها 90 مليون طن ويعتبر من أجود أنواع الحديد.

---

(1) ولد عبد الله الشيخ، مرجع سابق، ص: 64 .

(2) السيد ولد اباه وآخرون، موريتانيا: الثقافة والدولة والمجتمع، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995، ص: 143.

(1) محمد الأمين ولد سيدينا، دور الجهاز المصرفي الموريتاني في التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية: القاهرة، 1998 ص: 19 .

– منطقة "افديريك" ويقدر الاحتياطي فيها بحوالي 37 مليون طن.

– منطقة "ارويصات" ويبلغ الاحتياطي فيها حوالي 125 مليون طن، ويعتبر هو الآخر من أجود أنواع الحديد حيث تصل نسبة المعدن في الخام 64.6 %.

– يوجد ما يقرب من مليار طن من معدن الكويرتز الذي يحتوي على نسبة كبيرة من معدن الحديد تتراوح ما بين 25% و 50% .

– هذا بالإضافة إلى احتياطي لا بأس به بمكشف "امهودات" الحديث والذي ساعد في زيادة الكميات المنتجة في السنوات الأخيرة.

وقد بدأ الاستغلال الفعلي لمنجم الحديد في موريتانيا في العام 1963 من طرف شركة حديد موريتانيا (MIFERMA) التي تملك فرنسا نسبة 55.8% من رأسمالها والباقي بين الشركات الإيطالية والبريطانية باستثناء نسبة 5% تملكها الدولة الموريتانية، وذلك قبل أن يتم تأميمها في 28 نوفمبر 1974 لتتولى الشركة الوطنية للصناعة والمناجم (SNIM) التي أنشئت قبل ذلك بعامين استغلال هذا المعدن وحتى اليوم. وكانت هذه الشركة مملوكة من طرف القطاع العمومي الموريتاني لكنها تحولت سنة 1978 إلى شركة ذات رأسمال مختلط بمساهمة من القطاع الخاص الموريتاني ودول عربية، إلا أن الحكومة الموريتانية ظلت تستحوذ على حوالي 71% من رأسمالها. وقد وصل إنتاج هذه الشركة من الحديد[1] سنة 2002 إلى 9424 مليون طن مسجلا تراجعا واضحا مقارنة مع السنوات السابقة، حيث سجل إنتاج هذه الشركة أعلى مستوى له وهو 12634 مليون طن في العام 1997. وتشغل شركة (اسنيم) 5000 عاملا كما تساهم في العديد من المشاريع التنموية مثل الكهرباء وتوفير المياه الصالحة للشرب خاصة في المناطق التي يرتكز فيها نشاطها.

***2/ النحاس:***

اكتُشفت أول التكوينات لهذا المعدن في موريتانيا سنة 1931 في "أم اقرين" شمالي البلاد على بعد ثلاثة أميال من مدينة اكجوجت. وأكدت التحليلات التي أجريت سنة 1952 وجود 9 مليون طن من الأنواع عالية الجودة من النحاس حيث تحتوي على 3 غرامات من الذهب لكل طن من الخام. وتُضاف إلى هذه التكوينات تكوينات أخرى أكثر عمقا تقدر بحوالي 18 مليون طن، لكن نسبة الذهب فيها لا تزيد على 0.05 غرام لكل طن من الخام. وقد كانت أول خطوة لتعدين النحاس إنشاء شركة تعدين النحاس في موريتانيا "MIGAMA" سنة 1953 لدراسة إمكانية تعدين النحاس وبرأسمال قدره 16 مليون دولار تملك موريتانيا منه نسبة 40% ويتقاسم البقية شركاء من المغرب وفرنسا. وقد ظل نشاط هذه الشركة مقتصرا على البحث إلى أن توقف نشاطها بسبب خلافات بينها والحكومة الموريتانية، لتتأسس شركة النحاس الموريتاني "SOMIMA" سنة 1966 برأسمال مختلط بين الحكومة الموريتانية (23%) وشركات أجنبية. وبدأت بتصدير النحاس لأول مرة سنة 1971 لتتوقف نهائيا سنة 1978 لنفس الأسباب السابقة، ويتوقف معها نشاط تعدين النحاس في موريتانيا إلى حين تأسيس شركة جديدة لاستغلال هذا المعدن في

(1) Banque Centrale de Mauritanie, Bulletin trimestriel, Décembre 2003, p : 39.

العام 1991 يشرف عليها أستراليون. وتعقد الدولة آمالا كبيرة عليها، مع أنه وإلى غاية العام 2002 فإن إنتاج هذا المعدن لم يظهر في تركيبة الإنتاج المعدني الموريتاني.
وتذهب التقديرات إلى أن حجم الاحتياطي الموريتاني من النحاس هو الرابع في الوطن العربي بعد الأردن والمغرب والسعودية وهو يمثل 8% من الاحتياطي العربي.

إضافة إلى المعدنين السابقين توجد معادن أخرى تقل أهمية من حيث حجم الاحتياطي كالجبس والذهب. فقد بدأ استخراج الجبس سنة 1973 ، وعرف إنتاجه تذبذبا كبيرا وصل إلى حد الاختفاء أحيانا، وقدرت الكمية المنتجة منه ب: 31 ألف طن في العام 2002، ويتم تصديره أساسا إلى السينغال بموجب اتفاق موقع بين البلدين بهذا الشأن.
أما الذهب فلم يبدأ استخراجه إلا في العام 1992 وتم تصدير أول شحنة منه في نفس السنة قدرت بحوالي 21755 أونصة قبل أن يختفي من تشكيلة الإنتاج المعدني الوطني في العام 1996.
وفي تطور لاحق أعلنت السلطات الموريتانية في نوفمبر من العام 2002 اكتشاف أربع حقول للنفط في مياه المحيط الأطلسي يبدأ تصدير أول شحنة منه نهاية العام الجاري 2005[1].

**ثالثا: الثروة السمكية:**

تعتبر الشواطئ الموريتانية من أغنى الشواطئ العالمية بالأسماك وخاصة من الأنواع الجيدة. وحسب خبراء منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة " FAO " فإن طاقة الاصطياد في المياه الموريتانية تصل ما بين 500 – 800 ألف طن سنويا دون أن يتأثر معدل التزايد الطبيعي للأسماك[2].
وقد مر استغلال هذه الثروة بمراحل اتسمت بالفوضوية والهشاشة والاستنزاف في كثير من الأحيان. فقد نصت مثلا اتفاقيات الاستقلال المبرمة بين موريتانيا وفرنسا في العام 1961 على أنه يجوز لبواخر أي من البلدين الاصطياد في المياه الإقليمية للبلد الآخر بدون مقابل[3]، وهو ما سمح للسفن الفرنسية بنهب الثروة السمكية الموريتانية حتى بعد الاستقلال.
كانت الخطوة الأولى التي قامت بها السلطات الوطنية لاستغلال الثروة السمكية هي إنشاء شركة التجهيزات والصناعات السمكية في بداية الستينات من أجل إنتاج وتصنيع وتصدير السمك. لكن هذه الشركة أفلست بسبب سوء التسيير الذي كان يتولاه خبير أجنبي نتيجة لعدم وجود الخبرة الفنية الوطنية. بعد هذه التجربة لجأت السلطات الموريتانية إلى إبرام اتفاقيات مع بعض أساطيل الصيد الأجنبية في إطار سعيها لعقلنة تسيير هذا القطاع. وكان مصير هذه المحاولة كسابقتها هو الفشل، مما دفع السلطات المعنية إلى إتباع سياسة منح رخص الصيد للسفن الأجنبية التي ترغب في الاصطياد في المياه الإقليمية الوطنية مقابل دفع إتاوات سنوية تتراوح قيمتها ما بين 200 إلى 300 ألف دولار أمريكي عن كل سفينة. ونتيجة لضعف جهاز الرقابة البحرية عمدت السفن الأجنبية إلى تجاوز نصوص الاتفاقية وعدم احترام الشروط

---

(1) www.cc-mauron-broceliande.com/mauritanie.htm

(2) محمد الأمين ولد سيدينا، مرجع سابق، ص: 15 .

(3) Traité de Coopération et Accords Franco – Mauritaniens، p : 38, (document).

المتفق عليها مما دفع الحكومة الموريتانية إلى التخلي عن هذه السياسة أيضا وتبني سياسة جديدة أكثر عقلانية تهدف بالأساس إلى حماية هذه الثروة.

وتمحورت هذه السياسة حول[1]:

– إلغاء العمل برخص الصيد واستبداله بنظام إقامة الشركات المختلطة، وهو ما ينهي الاستغلال الفوضوي لهذه الثروة.

– وضع سياسة الإفراغ الإجباري، حيث تُلزم جميع السفن العاملة في المياه الإقليمية الموريتانية أن تفرغ حمولتها من الأسماك في "انواذيبو" بدل اسبانيا وهو ما يُحسِّن من الرقابة البحرية من خلال التعرف على الكميات والنوعيات المصطادة.

– إنشاء الشركة الموريتانية لتسويق الأسماك والتي تحتكر سوق المنتجات السمكية، وهو ما سمح بالتحكم في سوق إنتاج هذه المادة.

وقد نجم عن هذه السياسة زيادة حجم الاستثمارات الوطنية والأجنبية أدت إلى تحقيق بعض الانجازات الهامة نذكر منها[2]:

– تكوين أسطول وطني من 60 باخرة صيد يتجه أساسا نحو تصدير أنواع متعددة من الأسماك للأسواق الأوربية واليابانية.

– بناء منشآت أرضية لتجميد وتخزين الأسماك في "انواذيبو" بطاقة تجميدية تزيد على 200 طن وطاقة تخزينية قدرها 150 طن.

– إنشاء محطة عائمة لإصلاح وترميم البواخر وإنشاء وحدة صناعية لمعدات وأدوات الصيد.

ويشارك قطاع الصيد بنسبة معتبرة في الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت (بالأسعار الجارية) حوالي 5% في العام 2002.

وينقسم صيد السمك في موريتانيا إلى نوعين رئيسيين:

**1/ الصيد التقليدي:**

يوجد هذا النوع في السواحل البحرية (على طول ستة أميال بحرية) وكذلك على ضفاف نهر السينغال. وتعتمد عليه السوق المحلية في توفير حاجياتها السمكية. ويتراوح إنتاجه سنويا ما بين 18 إلى 20 ألف طن، وأغلب العاملين فيه مواطنون باستثناء بعض الأفارقة العاملين على شواطئ المحيط الأطلسي، وهو يوفر عددا لا بأس به من فرص العمل.

ويعاني هذا القطاع من عدة مشاكل نذكر منها: ضعف المراكب المستخدمة حيث أن أكثرها خشبي وصغير الحجم ولا يستطيع الذهاب بعيدا عن الشاطئ ولا قضاء وقت طويل للاصطياد. هذا إضافة إلى تدني خبرات الصيادين ومحدودية قدراتهم المادية مما يؤثر سلبا على مردوديتهم.

---

(1) ولد عبد الله الشيخ، مرجع سابق، ص: 68 .

(2) ولد حمني بنه، دور البنك المركزي في مراقبة الكتلة النقدية، دراسة حالة موريتانيا في الفترة: 1984 – 1998 ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر: 2001 . ص: 69 .

**2/ الصيد الحديث:**

يضم هذا الشكل صيد أسماك الأعماق والسطح، ويتم بوسائل متقدمة غالبا ما تكون على شكل مصانع متحركة، ويمثل إنتاجه الجزء الأعظم من إنتاج البلاد من الأسماك، وهو موجه بالكامل للتصدير.

ويعاني هذا النوع من الصيد هو الآخر من مشاكل متعددة لعل من أهمها مايلي[1]:

- عدم قدرة الأسطول الوطني على أداء مهمة الصيد البحري مما جعل الدولة تلجأ إلى الأساطيل الأجنبية مع ما في ذلك من مخاطر على الثروة الوطنية.
- نقص العنصر البشري المؤهل، ويعود ذلك إلى هشاشة مؤسسات التكوين البحري وقصورها عن تلبية الحاجات المتزايدة في هذا المجال؛
- قلة رؤوس الأموال، حيث أن الاستثمار في هذا المجال يتطلب مبالغ مالية ضخمة.
- ضعف إمكانيات الهيئات المكلفة بالرقابة وعدم كفاءة الموجود منها، وهو ما قد يعرض المصايد الموريتانية لعمليات النهب والتخريب من طرف الأساطيل الأجنبية.

***المطلب الثالث: الخطط التنموية.***

**تمهيد:**

لقد عرف العالم بأسره – بما في ذلك الدول العريقة في الرأسمالية – مرحلة مد للتخطيط الاقتصادي المركزي وللتوجيه والتدخل الاقتصاديين خلال العقود الأربعة التي تلت نهاية الحرب العالمية الثانية، قبل أن يتراجع هذا المد في أواسط الثمانينات جراء انهيار الإمبراطورية السوفيتية.

وقد عرفت موريتانيا أربع خطط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بهذا الاسم خلال الفترة الممتدة من العام 1963 إلى غاية العام 1985. وتميزت هذه الخطط باحتوائها على مجموعة من الأهداف في شكل مبادئ عامة للخطط الأربع، ويتلخص أهمها فيما يلي[2]:

- الاستقلال الاقتصادي.
- التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- الأفضلية المطلقة للصناعة المنجمية.
- تشجيع ودعم المبادرات الخاصة المختلطة والمحلية لاسيما في نطاق المشاريع المتوسطة والصغيرة.
- "مرتنة" الكوادر (المرتنة: صفة لمن يتمتع بالجنسية الموريتانية).
- تحسين قيمة الموارد الطبيعية.
- إحلال الإنتاج الوطني محل الواردات (في الخطط الثلاث الأولى).

---

(1) ولد عبد الله الشيخ، مرجع سابق، ص: 69 .

(2) ولد أحمد محمود عيسى، السياسات النقدية الموريتانية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي، خلال الفترة : 1985 – 1997 ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر: 2001 ، ص: 83 .

أما بالنسبة للإجراءات والوسائل الواجب استخدامها لبلوغ هذه الأهداف فيصعب التأكد من أن هذه الخطط أخذت الاحتياطات اللازمة لتحقيق الانسجام التام بينها باستثناء الأفضلية المعطاة للصناعة المنجمية.

فيما يلي نستعرض أهم محاور هذه الخطط حسب ترتيبها الزماني محاولين التعرف على أبرز الأهداف والنتائج المسطرة لكل منها وإلى أي مدى تم تحقيقها؟

**أولا: الخطة الاقتصادية والاجتماعية الأولى (1963 – 1966):**

حددت هذه الخطة الأولى من نوعها في البلاد هدفيْن لها هما:

– تجسيد استقلال البلاد وخاصة على المستوى المالي والإداري، وتوفير الأطر الوطنية واليد العاملة المؤهلة.

– إقامة البنى الأساسية اللازمة للقيام بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي تهيئة السبل للمرحلة اللاحقة.

وقد اعترفت الخطة نفسها بتناقض الهدفين، حيث أن الحاجة في مجال البنية التحتية ستكون عالية الكلفة في حين أن الموارد المالية والبشرية محدودة للغاية، وبالتالي فإن حل هذا التناقض "سيتم بإتباع سياسة صارمة للتقشف في الميزانية"[1]. وعلى الرغم من أن الغالبية العظمى للسكان ما زالت تعتمد آنذاك على القطاع الريفي، فإن الاستثمارات التي تضمنتها الخطة وُجهت أساسا إلى القطاع العصري خاصة ما يتصل باستغلال مناجم الحديد في الشمال والبنى الأساسية لمدينة "انوكشوط". وهو ما يعني أن المقومات الرئيسية لحياة السكان (الرعي والزراعة) قد أهملت منذ الوهلة الأولى في ظروف لا تزال فيها كميات الأمطار مواتية، وهذا ما أوضحته الخطة بقولها إنه في "بلد يتميز بموارد زراعية محدودة وتُعاق تنمية ثروته الرعوية بنقص المياه وتحمل المراعي فوق طاقتها فإن تقدمه يمكن أن يتحقق عن طريق استغلال الثروات المعدنية". وتظهر أهمية القطاع المنجمي في الخطة من خلال ارتفاع نسبة الاستثمارات المخططة له والتي بلغت ما يقارب 34% من مجمل استثمارات الخطة، بينما خصص لقطاع الماء والتعمير ما يقارب 15% ولقطاع النقل والمواصلات ما يقارب 14%. أما القطاع الريفي فقد خطط له أن يحصل على نسبة 8.6% فقط، و6.9% لقطاع الصيد والبقية تتقاسمها القطاعات المتبقية بنسب ضعيفة.

وقد كانت نسبة الانجاز متفاوتة من قطاع لآخر، حيث وصلت نسبة الانجاز 301% في قطاع الصيد بينما لم تتجاوز هذه النسبة 41% في قطاع التعمير والماء والكهرباء والشؤون البلدية، وهي أقل نسبة إنجاز تم تسجيلها في هذا المخطط. وكان مقررا أن يتم تمويل حوالي 87% من استثمارات هذه الخطة من المصادر الأجنبية والباقي من التمويل المحلي، لكن تبين أن الاستثمارات التي أنجزت تمت تغطيتها بنسبة تفوق 90% من مصادر أجنبية وخاصة من فرنسا والبنك الأوربي للتنمية.

ومن أهم المشروعات التي تم تنفيذها خلال فترة هذا المخطط نذكر:

– مرفأ انواكشوط التجاري.

---

[1] محمد ولد محمدو، آثار برنامج التصحيح الهيكلي على تطور ميزان المدفوعات، خلال الفترة: 1985 – 1997 ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة الجزائر، 1999 ، ص: 111 .

– خلق مصنع لدقيق السمك وبناء ميناء للصيد البحري في انواذيبو.

– إنشاء مولد كهربائي في انواكشوط وتزويد العاصمة بالماء الصالح للشرب.

**ثانيا: الخطة الاقتصادية والاجتماعية الثانية ( 1970 – 1973 ):**

جاءت هذه الخطة متأخرة عن موعدها حيث كان من المتوقع أن تغطي الفترة الممتدة من العام 1967 إلى العام 1973. وتهدف هذه الخطة بشكل إجمالي إلى ما يلي:

– مواصلة بناء البنية التحتية.

– تلافي الوضعية الصعبة التي عاشها القطاع التقليدي من جراء أزمة الجفاف التي مثَّلت سنوات الخطة ذروتها.

واعتبرت الخطة أن نقص الدقة في البيانات المتوفرة وعدم السيطرة على تمويل أغلب المشاريع –إذ التمويل في غالبه أجنبي– يجعل من اللازم اعتمادها على برامج سنوية تدمج فيها المعطيات الجديدة. ومن هذا المنطلق تصبح الخطة مجرد إطار كلي يحدد السياسات القطاعية العامة التي يراد تنفيذها خلال السنوات الأربع.

وقد أبرزت الخطة الاهتمام المتزايد بالقطاع الريفي الذي ارتفعت نسبته من مجمل الاستثمارات المبرمجة من 8.6% في الخطة الأولى إلى 14% في الخطة الثانية. واستحوذ قطاع الصناعة والمعادن على أكثر من 34% من الاستثمارات المخططة بينما خصص لقطاع الصيد نسبة 26% و9% فقط لقطاعي الصحة والتعليم، وتقاسمت القطاعات الأخرى النسبة المتبقية.

وكانت نسبة الاستثمارات المنجزة 58.7% من مجمل الاستثمارات المخططة؛ تباينت من قطاع لآخر، وكانت أحسن النسب تلك المسجلة في قطاع الصناعة والمعادن والتي بلغت 88%.

نشير هنا إلى أن مجموع المشاريع التي كانت مدرجة في هذه الخطة قد بلغ عددها (157 مشروعا)، منها(39 مشروعا) في قطاع التنمية الريفية وقد نُفذ منها(8 مشاريع) فقط وهي كلها مشاريع تابعة للقطاع العام، و( 33 مشروعا) في قطاع الصناعة والتعدين والصيد البحري ونفذ منها( 16 مشروعا)، في حين أن المشاريع الخاصة بالتجهيز كانت( 40 مشروعا ) نفذ منها( 18 مشروعا)، منها 9 مشاريع في الطرق[1].

ومن أهم المشاريع المنجزة في هذه الخطة نذكر الآتي:

– استصلاح حوالي 5000 هكتارا من الأراضي الصالحة للزراعة في ولاية "غورغل".

– انجاز دراسة طريق الأمل الذي يعتبر وحتى اليوم شريان الحياة الاقتصادية في البلد والذي يمتد على مسافة 1200 كلم.

وقد لاحظت دراسة قام بها مركز أبحاث التنمية الاقتصادية في أغشت 1972 أن هذه الخطة لم تكن سوى مجرد توجيهات عامة يغلب عليها الطابع السياسي، وقد تجسد ذلك في توجيه 65% من الاستثمارات

[1] ولد أحمد محمود عيسى، مرجع سابق، ص: 89 .

التنموية إلى القطاع السياسي و 10% إلى القطاع الاجتماعي وأقل من 20% نحو القطاع الاقتصادي وهو ما أبعد الخطة عن تحقيق أهدافها[1].

**ثالثا: الخطة الاقتصادية والاجتماعية الثالثة ( 1976 – 1980 ):**

تتميز هذه الخطة عن سابقتيها بأنها خماسية، وأنها جاءت في ظل الاستقلال النقدي والمالي وإنشاء العملة الوطنية (الأوقية) والبنك المركزي الموريتاني وهو ما ساعد إلى حد ما في توفير البيانات والمعطيات الاقتصادية الضرورية. كما تعزز الاستقلال الاقتصادي أيضا من خلال تأميم القطاع المنجمي في العام 1974 .

وقد تحددت أهداف هذه الخطة من خلال التوجيهات التالية[2]:

– العمل على تحقيق تعليم أساسي ومهني يهدف إلى تكوين كوادر محلية متخصصة قادرة على تحقيق التنمية.

– مشاركة الدولة وتشجيعها للتنمية الزراعية والصناعية إضافة إلى تشجيع ودعم الشركات الوطنية وإعادة تنظيم المؤسسات العامة المتخصصة في مجالات الصناعة والتجارة والمالية وتشجيع المستثمرين الوطنيين على الاستثمار وتعميمه على مختلف مناطق البلاد وإدارة موارد القطاع بأسلوب أكثر مردودية واقتصادية.

وقد بلغت الاستثمارات المخططة لتحقيق أهداف الخطة مبلغا يقدر ب: 42 مليارا أوقية، ساهم القطاع العام فيها بنسبة 67.6% من إجمالي الاستثمارات، وتم توزيعها على النحو التالي: الصناعة والمعادن 33%، النقل والمواصلات 29%، التنمية الريفية 14%، الصحة والتعليم 10%، و 14% للقطاعات الأخرى.

ومما يجدر ذكره أن هذه الخطة تأثرت كثيرا بحرب الصحراء الغربية التي دخلت فيها البلاد في العام 1975 والتي ألحقت أضرارا جسيمة بالقطاع المنجمي الذي يعتبر آنذاك القطاع المصدِّر شبه الوحيد الذي يسمح بالحصول على العملة الصعبة.

ومن أهم المشروعات المنجزة في هذا المخطط:

– مشروع "امبوريه" لاستصلاح الأراضي وزراعة الأرز في منطقة روصو إضافة إلى إنشاء مجموعة من السدود في بعض الأودية.

– مشروع مصفاة تكرير النفط في "انواذيبو" ومصنع قولبة السكر في انواكشوط.

– بدأ العمل في مشروع طريق الأمل الذي اكتمل عام 1983.

– بدأ العمل في مشروع ميناء انواكشوط بالتعاون مع جمهورية الصين الشعبية.

**رابعا: الخطة الاقتصادية والاجتماعية الرابعة (1981 – 1985 ):**

تعتبر هذه الخطة ثاني خطة خماسية تعرفها البلاد. وقد استفادت من نتائج أول تعداد وطني للسكان (والذي أجري في العام 1977)، وأعطت تصورا يغطي فترة أطول (حتى عام 2000)، واعتمدت

---

(1) محمد ولد محمدو، مرجع سابق، ص: 115 .

(2) محمد الامين ولد سيدينا، مرجع سابق، ص: 30 .

في منطلقاتها على تشخيص للحالة الاقتصادية والاجتماعية المتمثلة في تنامي دور القطاع الثالث(قطاع الخدمات كالتجارة والمواصلات) واختلال كبير في ميزانية الدولة وكلفة عالية للمشاريع التنموية ومديونية خارجية كبيرة. ونصت هذه الخطة على أنها ستكون اللبنة الأولى لإعادة تنظيم الاقتصاد الوطني وفق استراتيجية بعيدة المدى تمكن البلد من تحقيق الاستقلال الاقتصادي الفعلي.

ومن أجل الوصول إلى ذلك دعت الخطة إلى إتباع الإجراءات التالية[1]:

- تحديد النفقات العمومية وترشيدها.
- مراجعة سياسة الدولة فيما يخص المؤسسات العمومية.
- إعادة تنظيم الدين العمومي الخارجي.
- إكمال مشروعات المخطط الثالث وتشغيل المشروعات المنتهية وتسوية وضعية المشروعات المتوقفة (مصفاة تكرير النفط، مصنع قولبة السكر...).
- المضي قدما في تنفيذ المشروعات المنجمية وخاصة في مجال الحديد والنحاس والجبس وذلك بالاشتراك مع مستثمرين عرب.
- تطوير قطاع الصيد البحري واستغلاله بشكل أحسن.

وقد بلغ مجموع الاستثمارات المخططة حوالي 89205 مليون أوقية، توفر منها المصادر الخارجية نسبة 88.2% . وتم توزيع استثمارات هذه الخطة على النحو التالي: 24.6% لقطاع الصناعة والمعادن و22.3% لقطاع البنية التحتية و21.7% للقطاع الريفي، وكان نصيب الصحة والتعليم 10.6% أما قطاع الصيد البحري فقد خصصت له نسبة 6.4% والبقية للقطاعات الأخرى.

نشير أخيرا إلى أن هذه الخطة تزامنت مع استفحال موجة الجفاف الثانية والتي بلغت ذروتها في الموسم 1983 – 1984 وألحقت خسائر فادحة بالقطاع الريفي، وهو ما أدى إلى تزايد الهجرة السكانية نحو المراكز الحضرية التي مازالت تفتقر للبنى التحتية الضرورية مما زاد من تفاقم المشاكل فيها (التعليم– الصحة–الماء–الكهرباء–النقل ...). وكان لهذه الوضعية انعكاس سلبي على أداء الاقتصاد ككل، حيث نما معدل الإنتاج المحلي سنة 1984 بمعدلات سالبة (– 2.3% ) وبلغ عجز الميزانية العامة 7.9% من الناتج المحلي الإجمالي، كما بلغ عجز ميزان المدفوعات 29% من الناتج المحلي الإجمالي، وبلغت المديونية الخارجية ضعفي هذا الناتج، وهي مؤشرات انعكست على حياة المواطنين مسببة سخطا شعبيا عارما ومظاهر من الاحتجاج والرفض في الشارع الموريتاني، مما أدى لسقوط النظام آنذاك وتعليق الخطة والدخول في مفاوضات مع المؤسسات الدولية من أجل إعادة جدولة الديون والاتفاق حول برنامج لإصلاح الاقتصاد نتناوله في المبحث الموالي.

---

[1] ولد أحمد محمود عيسى، مرجع سابق، ص: 92 .

## المبحث الثاني: برامج التثبيت والتصحيح في موريتانيا(1985 – 2002 ).

كما سبق أن قلنا، عرفت موريتانيا– في بداية الثمانينات– مشاكل اقتصادية ومالية عويصة ومتعددة تعود أسبابها إلى عوامل داخلية وخارجية كثيرة ومتشعبة، الشيء الذي دفعها للجوء إلى مؤسستي بروتن وودز لوضع برامج اقتصادية قصد معالجة الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الوطني. كان أول هذه البرامج هو برنامج التقويم الاقتصادي والمالي (PREF) الذي غطى الفترة 1985–1988 ثم أشفع ببرنامج الدعم والدفع (PCR) الذي غطى الفترة 1989 – 1991 وأخيرا البرامج التصحيحية التي غطت الفترة 1992 – 1997 لتأتي بعد ذلك مجموعة من الوثائق الإطارية السنوية للسياسة الاقتصادية غطت الفترة 1998 – 2002 وتم إعدادها بالتشاور مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

وقبل أن نتطرق إلى هذه البرامج، نحاول أولا التعرف على سياسات التثبيت والتصحيح التي تصفها مؤسسات بروتن وودز وعلى أساسها النظري.

### المطلب الأول: التعريف بسياسات التثبيت والتصحيح وظروف تطبيقها وأهدافها.

تلجأ دول العالم الثالث عادة للأخذ بسياسات التثبيت والتصحيح عندما تعرف اقتصادياتها اختلالات تعجز هذه الدول عن معالجتها بنفسها. نقدم فيما يلي تعريف وأهداف هذه السياسات وظروف تطبيقها.

**أولا: التعريف**

تعرف سياسات التثبيت والتصحيح (التكيف) الهيكلي على أنها تلك "الحزمة من القواعد والأدوات والإجراءات والتدابير التي تتبعها الحكومة في دولة معينة تعاني اختلال التوازن الداخلي والخارجي، وتكون مهمة هذه الحزمة من السياسات أن تعمل في مجموعها على تثبيت الاقتصاد وإحداث تصحيحات هيكلية لتحقيق أهداف معينة تصب في إعادة التوازن الداخلي والخارجي خلال فترة زمنية معينة"[1].

تستند حزمة سياسات التثبيت والتكيف الهيكلي إلى نظرية الاقتصاد الكلي التي تم تطويرها في خمسينيات القرن الماضي في الدول المتقدمة قبل أن يتم توسيعها في السبعينات إلى الدول النامية في شكل برامج التثبيت والإصلاح الهيكلي. وتتكون هذه البرامج من مكونتين أساسيتين: أولاهما سياسات التثبيت ويختص بها صندوق النقد الدولي، وهي تركز على إدارة جانب الطلب من خلال إتباع سياسات مالية ونقدية انكماشية تستهدف معالجة العجز في الموازنة العامة وميزان المدفوعات في الدولة المعنية. أما المكونة الثانية فتعرف بسياسات التصحيح أو التكيف الهيكلي، ويختص بها البنك الدولي وتركز على إدارة هيكل الإنتاج وإدارة جانب العرض من خلال إصلاح السياسات السِّعرية وتحرير التجارة الدولية، وتحرير الاستثمار، وتحرير أسواق العمل ورأس المال إضافة إلى إعادة توزيع الأدوار بين القطاعين الخاص والعام من خلال ما يسمى بسياسة الخصخصة[*].

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة 2003، ص: 211 .

[*] ظهر هذا المصطلح لأول مرة في انجلترا في العام 1979، ويشير إلى التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص بأساليب متعددة.

**ثانيا: ظروف التطبيق**

ومع نهاية السبعينات كانت معظم دول العالم الثالث تعرف اختلالات كبيرة في موازين مدفوعاتها وميزانياتها العامة بسبب فشل خطط التنمية من جهة وارتفاع المديونية الخارجية من جهة أخرى، وهو ما دفعها إلى الأخذ بالسياسات التصحيحية التي تتبناها وتبلورها مؤسسات بروتن وودز على أساس رؤى اقتصادية ليبرالية. وتميزت معظم الدول النامية بسمات مشتركة كانت وراء المشاكل التي عانت منها، ومن أهمها وجود:

- معدل تضخم مرتفع نسبيا.
- عجز كبير في الموازنة العامة للدولة.
- عجز كبير في ميزان المدفوعات.
- أسعار صرف مغالى في قيمتها.
- أسواق مالية محلية ضعيفة ومحدودة.
- قطاع عام كبير ومسيطر وذو كفاءة اقتصادية منخفضة.
- تشوهات في هيكل أسعار السلع والخدمات وعناصر الإنتاج.

**ثالثا: الأهداف**

ومن أجل معالجة هذه الاختلالات أخذ كثير من هذه الدول ببرامج الإصلاح الاقتصادي التي يشرف عليها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي والتي تحددت أهدافها فيما يلي[1]:

- **تحقيق التوازن المالي الداخلي** من خلال إجراء تخفيض جوهري في عجز الموازنة العامة للدولة، بحيث يصل هذا العجز إلى نسبة صغيرة من الناتج المحلي الإجمالي.
- **الوصول إلى حالة معينة من استقرار الأسعار**، ويكون في هذه الحالة تحقيق معدل منخفض ومقبول من التضخم هدفا هاما من أجل إزالة التشوهات السعرية والوصول إلى حالة من استقرار الأسعار.
- **إعادة التوازن الخارجي وتحسين وضع ميزان المدفوعات**، من خلال تحرير سعر الصرف (حتى لو أدى ذلك إلى تخفيض قيمة العملة) وتحرير التجارة الخارجية، وتنمية الصادرات في إطار العمل على إعادة هيكلة الاقتصاد القومي ومن ثم إعادة هيكلة الصادرات التي تؤدي بدورها إلى اتساع وتنويع قاعدة الإنتاج حيث يكون التصدير هو المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي.
- **زيادة معدل النمو الاقتصادي**، من خلال سياسات الاستثمار والخصخصة التي تعطي الصدارة للقطاع الخاص وتجعله القائد لعملية التنمية على أن يترافق ذلك مع المزيد من التحول إلى سياسات الإنتاج من أجل التصدير وإعادة هيكلة الاقتصاد القومي، وهو ما يؤدي في مجموعه إلى تحقيق تنمية اقتصادية ذات توجه خارجي تضمن على المدى المتوسط والطويل معدل نمو اقتصادي مرتفع مع مرور الزمن.

---

[1] نفس المرجع السابق، ص: 216 .

## المطلب الثاني: الأساس النظري لسياسات التثبيت والتصحيح الهيكلي.

**تمهيد:**

تعبر سياسات الإصلاح الاقتصادي عن الإجراءات المتخذة من قبل مختلف السلطات الاقتصادية بقصد تحسين أداء النشاط الاقتصادي وفق قواعد معيارية مختارة مسبقا (آلية السوق مثلا)، ويتحدد مدى هذه الإجراءات تبعا لعمق المشكلات والاختلالات القائمة والظروف السياسية والتاريخية للمجتمع المراد تطبيقها فيه، كما يعتمد نجاحها على مدى قدرة وكفاءة الجهاز السياسي القائم في الدولة والإطارات الفنية المتخصصة التي تقود وتتولى عملية تنفيذها وعلى مدى استجابة شرائح المجتمع المختلفة لهذه السياسات.

وتصنف سياسات الإصلاح ضمن مجموعتين أساسيتين:

- السياسات الأصولية (Orthodoxes) وهي تلك التي يتبناها صندوق النقد الدولي وتجد منطلقاتها في الفكر نيوكلاسيكي الذي يعتقد أن التضخم ظاهرة نقدية خالصة.

- السياسات غير الأصولية (Hétérodoxes) وهي التي طبقت أساسا في دول أمريكا اللاتينية (البرازيل والأرجنتين) بعيدا عن تدخل المنظمات الدولية وتجد مرجعيتها النظرية في أفكار المدرسة البنيوية، وهي تعتمد تدابير أكثر تدخلية (وجود قوي للدولة).

ولقد اعتمدت لجنة الأمم المتحدة لإفريقيا مقاربة مماثلة تدعى " الإطار الإفريقي المرجعي لبرامج التعديل الهيكلي من أجل التقويم والتحويل الاقتصادي والاجتماعي"[1].

**أولا: السياسات الأصولية:**

تستند السياسات الأصولية إلى مرجعية نمطية ممثلة في نموذج تمت صياغته من قبل الاقتصادي جاك ج. بولاك والذي يدعى بالنموذج النقدي لميزان المدفوعات، وتم دعم النموذج لاحقا بأسلوب الامتصاص أو الاستيعاب.

**1/ النموذج النقدي لميزان المدفوعات**

ينطلق هذا النموذج من مقاربة مفادها أن هناك علاقة بين اختلال ميزان المدفوعات والفائض في المعروض النقدي. ويسمح النموذج بحساب مبلغ القروض الملائم لهدف محدد من مستوى الاحتياطيات الخارجية، وهذا باعتبار ميزان المدفوعات والتضخم ظاهرتين نقديتين. ومن هنا تؤدي السياسة النقدية دورا رئيسيا في سياسة إدارة الطلب الكلي من خلال الأسلوب النقدي لمعالجة اختلال ميزان المدفوعات.

ويقوم النموذج على مجموعة من الفرضيات:

- استقرار الطلب على النقود، والذي لا يتعلق إلا بالحاجة إلى المعاملات، ويتناسب مع جزء من الدخل الاسمي الذي يرغب الأعوان في الاحتفاظ به في شكل سائل.

- يجد كل اختلال خارجي مصدره في وجود فائض في الطلب الكلي على العرض الكلي.

---

(1) عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص: 272 .

– كل تصحيح لاختلال ما يتطلب تخفيضا في الطلب الاسمي وإعادة تخصيص عوامل الإنتاج بطريقة تؤدي إلى زيادة العرض الكلي.

وتصاغ معادلات النموذج على النحو التالي[1]:

الكتلة النقدية Mo هي دالة في الدخل Y : $Mo = f(Y)$ (1)

ومنه فإن أي تغير في عرض النقود في بلد ما يكون متناسبا مع التغير في الدخل بمقدار المعامل k وهو مقلوب معدل دوران النقود: $\Delta Mo = k. \Delta Y$ ، حيث أن $\Delta Mo$: تغير عرض النقد، و k مقلوب معدل دوران النقود، و $\Delta Y$ تغير الدخل.

وباعتبار الواردات دالة في الدخل تكون المعادلة: $M = m.Y$ (2)

حيث أن: M يمثل الواردات، و m يمثل الميل الحدي للواردات.

وانطلاقا من أن عرض النقود يساوي بالتحديد التغير في الاحتياطيات الأجنبية للبلد $\Delta R$، بالإضافة إلى التغير في الائتمان المحلي من النظام المصرفي $\Delta D$،

نجد المعادلة:

$$\Delta Mo = \Delta R + \Delta D \quad (3)$$

وبما أن التغير في الاحتياطيات الأجنبية $\Delta R$، يساوي الصادرات X ناقص الواردات M بالإضافة إلى التدفقات الصافية لرأسمال القطاع غير المصرفي K،

تكون المعادلة التالية: $\Delta R = X - M + K$ (4)

ومن سلسلة المعادلات السابقة، يمكن استنتاج ما يلي:

– يتم تحديد حجم ميزان المدفوعات المستهدف من خلال دوال الواردات والطلب على النقد.

– يدعو النموذج النقدي لميزان المدفوعات إلى إتباع سياسة انكماشية من خلال وضع حدود عليا للائتمان المحلي، ولا يتم ذلك إلا من خلال تخفيض الإنفاق العام وإلغاء الدعم المقدم من الحكومة للأسعار والمؤسسات العاجزة. ويمكن أن تستخدم أداة رفع سعر الفائدة للحد من حجم الاقتراض.

– العمل على إيجاد الوسائل الكفيلة برفع الصادرات، ويكون ذلك بتخفيض العملة المحلية وتحرير التجارة الخارجية وتشجيع الاستثمار الخاص بإزالة العوائق أمامه.

**2 / أسلوب الامتصاص أو الاستيعاب:**

يستلهم هذا الأسلوب أساسه من الفكر الكينزي، فهو يعتمد على معادلة التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي، كما يلي:

$$Y = C + I + G + X - M$$

حيث I هو الاستثمار و G هو الإنفاق الحكومي.

---

[1] نفس المرجع السابق، ص: 276 .

ويمكن كتابة المعادلة أعلاه على النحو التالي:

$$Y + M = C + I + G + X$$

وإذا ما عزلنا عناصر التجارة الخارجية نحصل على ما يلي:

$$X - M = Y - ( C + I + G )$$

وإذا عبرنا عن قدرة المجتمع على امتصاص أو استيعاب الإنفاق ب:

$A = ( C + I + G )$، نحصل على : $X - M = Y - A$

وتعبر المعادلة الأخيرة عن أن فائضا في الحساب الجاري (الصادرات ناقص الواردات) لا يمكن أن يتحقق إلا إذا تجاوز الدخل القومي الطاقة الاستيعابية للمجتمع، وبالتالي يكون هناك عجز عندما تتجاوز الطاقة الاستيعابية الدخل القومي.

ومن هنا يمكن استنتاج ما يلي:

– لتخفيض العجز في ميزان المدفوعات لابد من تخفيض الطاقة الاستيعابية أي الإنفاق الحكومي و/ أو الاستهلاك الخاص أو زيادة الدخل القومي. وبالنظر إلى صعوبة زيادة الدخل القومي في بلدان العالم الثالث (وخاصة في المدى القصير أو المتوسط) فإن ذلك يدفع إلى اعتماد سياسة انكماشية.

– يمكن لتخفيض أسعار الصرف أن يساهم في تخفيض العجز من خلال زيادة الصادرات والحد من الواردات.

أخذا بالاعتبار للنموذج النقدي وأسلوب الامتصاص معا، وانطلاقا من معادلة الدخل نحصل على ما يلي: $(Sp - Ip) + (T-G) = X - M$

حيث أن Sp هو الادخار الخاص، و Ip الاستثمار الخاص، وT الإيرادات العمومية و G الإنفاق الحكومي.

وهذا يعني أن العجز في الميزانية العمومية يؤثر سلبا على الحساب الجاري. وهذا يعني أنه لخفض العجز في الحساب الجاري لا بد من خفض العجز الموازني.

ويلعب صندوق النقد الدولي دورا أساسيا على حمل دول العالم الثالث على الأخذ بهذا النموذج خاصة بعد تفجر أزمة المديونية الدولية في صيف العام 1982 عقب إعلان المكسيك عن توقفها عن تسديد ديونها. ولصندوق النقد الدولي دور محوري في مسألة إعادة جدولة الديون. فهو يقدم قروضا للدول المدينة مقابل إلزامها بمجموعة من السياسات تعرف ب: " شرطية الصندوق" تقوم بموجبها الدولة المدينة بانتهاج سياسات محددة مقابل إعادة جدولة ديونها. وتدور شرطية الصندوق حول القضايا التالية:

– تخفيض عجز الموازنة العامة.

– العودة إلى حقيقة الأسعار (تحرير الأسعار الداخلية وأسعار الصرف والأجور).

– إلغاء الدعم عن طريق الأسعار.

– تحرير أسعار الفائدة الدائنة والمدينة.

وللبنك العالمي هو الآخر شرطيته التي تلتزم بموجبها الدول المعنية بتنفيذ تشكيلة واسعة من السياسات الهادفة إلى ترشيد استخدام الموارد المتاحة، وتوسيع الطاقة الإنتاجية، وتحرير التجارة الخارجية بإزالة العوائق الإدارية والتنظيمية أمام تدفق السلع والخدمات ورؤوس الأموال، واعتماد سياسة سعر صرف مرنة، وإعادة هيكلة القطاع العمومي والاحتكام إلى قواعد السوق. ومنذ منتصف الثمانينات أصبح لزاما على الدول الراغبة في موارد البنك العالمي – الموجهة أساسا لتمويل مشاريع البنية التحتية الأساسية للتنمية ومجالات الاستثمار في الإنسان – إبرام اتفاق مع صندوق النقد الدولي تلتزم بموجبه بتنفيذ برنامج اقتصادي أو على الأقل بتنفيذ إجراءات وتدابير معينة. وتسمى هذه الوضعية ب "الشرطية المتقاطعة" والتي تعني أن الاستفادة من مساعدة إحدى الهيئتين تتوقف على تنفيذ الشرطية التي تضعها المؤسسة الأخرى.

**ملاحظة:**

يثير تطبيق تدابير برامج التصحيح الاقتصادي الكثير من الجدل بخصوص فعاليتها في دول العالم الثالث، خاصة وأنها أدت في بعض الأحيان إلى بروز ردود فعل اجتماعية عنيفة، لم يكن من السهل استيعابها. وأبرز الانتقادات الموجهة لمثل هذه البرامج تمحورت حول النقاط التالية[1]:

– مدى القدرة على التحكم في كمية النقود في دول العالم الثالث باعتبار وجود عوامل هيكلية ذات تأثير على عرض النقود؛ فموارد هذه الدول من العملة الصعبة تعتمد بالأساس على العائدات غير المستقرة للمواد الأولية فضلا عن التدخل الضروري للحكومة مما يؤدي للتوسع النقدي، كما أن آلية تخفيض سعر الصرف لا تسمح بالتصحيح للعجز الخارجي لعدم توفر شروط التخفيض من مرونة العرض والطلب وجمود عوامل الإنتاج في انتقالها بين فروع الإنتاج.

– التكلفة الاجتماعية المرتفعة لهذه البرامج؛ فهذه السياسات لها تكلفة اجتماعية مرتفعة تتمثل في البطالة وتدهور القوة الشرائية مع تفاوت عميق في توزيع الدخل.

– قد يؤدي تحرير أسعار الفائدة إلى تخفيض حجم الائتمان المعروض مما يؤثر على الاستثمار، ويمكن أن يؤدي إلى خفض حجم الطلب الكلي بزيادة تكلفة الحصول على القروض.

**ثانيا: السياسات غير الأصولية:**

ينطلق أنصار السياسات غير الأصولية من معارضتهم للسياسات الأصولية، إذ يعتقدون أن مشاكل العالم الثالث ومنها التضخم هي في معظمها مشاكل هيكلية[*]. ومن هنا كان تحليلهم تحليلا بنيويا ينطلق من الفرضيات التالية:

– لا يمكن للدول النامية المحافظة في السوق العالمية على مكاسب الإنتاجية التي يحققها جهازها الإنتاجي: وتترجم هذه المكاسب بانخفاض الأسعار النسبية.

---

(1) عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص:298.

(*) وصل معدل التضخم الشهري المتوسط في الأرجنتين لعام 1984 إلى 18% أي 729% في السنة.

– جمود العرض وصلابته في هذه الدول هو نتيجة لتخصصها في المواد الأولية والقطاع الأولي بشكل عام، وعدم اكتمال جهاز الإنتاج.
– يتم تحديد الأجور عن طريق علاقات القوى بين الأجراء والمقاولين أو بطريقة مؤسسية.
– يعتبر التضخم نتيجة لغياب اتفاق أو إجماع حول توزيع القيمة المضافة، ويدعم ذلك صلابة العرض خاصة فيما يتعلق بالمواد الزراعية، وهو ذو قصور ذاتي.
– ينتج الادخار أساسا عن فائض الاستغلال وليس عن طريق الأجور الموزعة.
– أخذا بعين الاعتبار لطبيعة الأسواق، يتحدد مستوى الأسعار أساسا بإضافة هامش إلى تكاليف العمل، المدخلات من المواد المحلية والمستوردة، الفوائد المدفوعة لتمويل رأس المال العامل.
– لا يمكن تشغيل الجهاز الإنتاجي من دون التموين الهام بالمدخلات وسلع التجهيز المستوردة.

ينتج من هذه الفرضيات أن الاختلال الداخلي (التضخم) والخارجي (اختلال ميزان المدفوعات) ليسا ناجمين عن فائض في الطلب الداخلي أو خلق النقود. ومن هنا فإن السياسة المقيدة للطلب لن تؤدي إلا إلى تخفيض الإنتاج وعرقلة الاستثمار وانبعاث العديد من الآثار المضادة الأخرى كارتفاع التكاليف الاجتماعية. وبالتالي فإن سياسة التصحيح لا بد أن تعتمد أساسا على التدخل النشط للحكومات بقصد إزالة أسباب الاختناق. ذلك أن اعتماد سياسة نقدية تقييدية بالتزامن مع تخفيض العملة يمكن أن يكون له أثرا انكماشيا يؤدي في ذات الوقت إلى التضخم وتراجع معدلات نمو الاقتصاد. ومن آثار ارتفاع معدلات الفائدة رفع تكاليف المؤسسات مما يدفعها إلى محاولة تحميل هذه التكاليف على أسعار البيع. وحتى يمكن الحد من قدرة المؤسسات على نقل الزيادات التي تحدث في تكاليفها إلى أسعارها بطريقة آلية (أوتوماتيكية)، لا بد من ممارسة الرقابة المباشرة والتحكم الإداري في الأجور والأسعار بصورة مؤقتة. ورغم أن هذه الرقابة قد تشوه الأسعار النسبية إلا أن الهيكليين يرونها قادرة على الحد من القصور الذاتي للتضخم، وتساعد الاقتصاد على الانتقال من معدلات مرتفعة إلى معدلات منخفضة من التضخم.

لقد اعتمد العديد من دول أمريكا اللاتينية سياسات غير أصولية في منتصف الثمانينات أدت في معظمها إلى نتائج إيجابية. ففي العام 1985 تم الإعلان في الأرجنتين عن خطة أوسترال ومخطط أنتي في البيرو قبل أن يتم الإعلان عام 1986 عن خطة كروزادو في البرازيل، وكل هذه الخطط ذات طبيعة غير أصولية والتدابير المستخدمة في إطار هذه البرامج بعيدة عن تلك التي تصفها المنظمات الدولية.

## المطلب الثالث: برامج التثبيت في موريتانيا (1985 – 1991 ).

لقد جاءت برامج الإصلاح الاقتصادي في موريتانيا على مرحلتين؛ الأولى غطت الفترة 1985 – 1988 وتم فيها تطبيق برنامج التقويم الاقتصادي والمالي والذي سعى إلى تصحيح الاختلال في الميزانية وميزان المدفوعات والحد من التضخم وإصلاح القطاع العمومي الذي تملكه الدولة. أما المرحلة الثانية فقد

تم فيها تطبيق برنامج الدعم والدفع وشملت الفترة 1989 – 1991 والتي استهدفت مواصلة وتعميق الإصلاحات التي بُدئ في تنفيذها خلال البرنامج السابق.

**أولا: برنامج التقويم الاقتصادي والمالي 1985 – 1988 .**

نتناول فيما يلي أهداف هذا البرنامج والإجراءات المتخذة للوصول إليها قبل أن نتعرف على أهم النتائج المحققة.

**1 / الأهداف:**

لقد حدد هذا البرنامج أهدافا جاءت كما يلي:

– تحقيق معدل نمو سنوي يصل إلى 4% من الناتج المحلي الإجمالي بدلا من 0.5% خلال الفترة 1982 – 1985 .

– تخفيض معدل التضخم من 15% سنة 1984 ليصل إلى 5% سنة 1988 .

– تخفيض العجز الجاري في ميزان المدفوعات ليصل إلى 10% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية البرنامج بعد أن كان حوالي 29% سنة 1984 .

– تحقيق التوازن في الميزانية العامة بعد أن وصل العجز فيها سنة 1984 إلى 7.9% من الناتج المحلي الإجمالي.

– وضع سقف للاستثمار العام يبلغ 20% من الناتج المحلي الإجمالي بعد أن كان يصل في المتوسط إلى 30% خلال الفترة 1980 – 1984 .

**2 / الإجراءات:**

ومن أجل تحقيق الأهداف المسطرة أعلاه اتخذت السلطات الموريتانية مجموعة من الإجراءات كان من أهمها:

***2-1 بخصوص النفقات العامة:***

– تجميد الاكتتاب في الوظيفة العمومية ابتداء من سنة 1986 باستثناء قطاعي الصحة والتعليم ووضع حد أقصى لنمو كتلة الدخول والمرتبات لا يتجاوز 7% خلال فترة البرنامج.

– تقليص المعونات المالية وحجبها عن المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري ابتداء من سنة 1986.

– السعي إلى إعادة جدولة الديون وتكوين لجنة لإدارة تلك الديون وتقليص بعض المصروفات الخارجية.

***2-2 بخصوص الإيرادات العامة:***

– زيادة أسعار بعض منتجات مؤسسات الدولة (منتجات بحرية، ماء، كهرباء، أدوية).

– محاربة التهرب من دفع الضريبة.

– إصلاح نظام الضريبة على الشركات وأرباحها وعلى الدخل.

– إعادة تنظيم نظام الإعفاءات الضريبية والجمركية لتشجيع النشاطات الإنتاجية الكثيفة بالعمل.

***2-3 بخصوص النقود والقروض:***

- وضع سقوف للائتمان الممنوح للحكومة.
- وضع سياسة انتقائية لتشجيع القطاعات ذات القدرة السريعة على النمو من خلال منحها النصيب الأوفر من القروض الداخلية.
- رفع أسعار الفائدة على الودائع لأجل بنسبة 2% وتخفيضها على الودائع تحت الطلب وذلك بهدف تعبئة المدخرات المحلية والمساهمة في امتصاص السيولة الزائدة في المجتمع.
- إصلاح الجهاز المصرفي من خلال إجراء تعديلات على مكوناته تتضمن تطهير ميزانيات وحداته ودمج أخرى فيما بينها وخصخصة البعض الآخر وتمكين البنك المركزي من القيام بدوره الرئيسي المتمثل في الإشراف والرقابة على البنوك وتوجيه السياسة الائتمانية للدولة.

***2-4 بخصوص الأسعار:***

- إتباع سياسة صرف مرنة وتخفيض قيمة العملة بنسبة 16% وذلك من أجل إصلاح التشوه في سعر صرف العملة الوطنية المغالى فيه.
- اعتماد سياسة تحرير الأسعار بصورة تدريجية حتى تكون قريبة من سعر التكلفة بالنسبة للاقتصاد.

**3 / النتائج[1]:**

بلغ حجم الاستثمارات العمومية المقررة خلال فترة البرنامج 55.1 مليار أوقية يحصل القطاع الريفي منها على نسبة 35% يليه قطاع البنية التحتية بنسبة 27.1% ثم قطاع التنمية الصناعية بنسبة 25.1%، وهو ما يعني أن القطاعات الاجتماعية لم تحظ بأهمية كبيرة في برنامج الاستثمار العمومي لهذه الفترة؛ ولا غرابة في ذلك لأن فلسفة هذه البرامج تنطوي على ضرورة مشاركة المواطنين في أعباء تكاليف المشاريع، لكنها مشاركة تنعكس سلبا على محدودي الدخل والفقراء مما قد يؤدي لتدهور أحوالهم الصحية وتسرب أبنائهم من المدارس إن كانوا دخلوها أصلا.

ومن أهم النتائج المسجلة يمكن أن نذكر:

- بلغ معدل النمو المتوسط للناتج المحلي الإجمالي 3.6% خلال فترة البرنامج.
- تحقق توازن الميزانية العامة ابتداء من سنة 1986.
- لقد ظل معدل التضخم في انخفاض مستمر حتى وصل سنة 1988 إلى حوالي 6.5%.

**ثانيا: برنامج الدعم والدفع (1989 - 1991).**

مع نهاية برنامج التقويم الاقتصادي والمالي رأت الحكومة الموريتانية أن ما تم انجازه يحتاج إلى جهود لمواصلته، وبالتالي طلبت من مؤسسات بروتن وودز تمديد البرنامج المنصرم وهو ما تم لها تحت اسم برنامج الدعم والدفع.

**1 / الأهداف:**

تحددت أهداف هذا البرنامج كما يلي:

---

[1] ولد عبد الله الشيخ، ص: 116 .

– تحقيق معدل نمو سنوي حقيقي للناتج المحلي الإجمالي في حدود 3.5% خلال سنوات البرنامج.

– تحقيق ادخار في الميزانية العامة في حدود 6% من الناتج الإجمالي المحلي.

– تحسين إنتاجية الاستثمارات العمومية وتحقيق مستوى للاستثمار العام يصل نسبة 16.6% من الناتج المحلي الإجمالي بدلا من 20% المحددة في البرنامج السابق.

– تخفيض العجز في الميزان الجاري من دون التحويلات للوصول إلى مستوى أقل من 9.8% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي في نهاية الفترة.

– تحقيق معدل لخدمة الدين يتناسب مع قدرات الاقتصاد على الدفع، بحيث يتراوح ذلك المعدل بين 20% و 25% من حصيلة عائدات الصادرات لسنة 1991 .

**2 / الإجراءات:**

وأملا في تحقيق هذه الأهداف اتبعت السلطات الوطنية إستراتيجية تنموية انطلقت من المحاور الرئيسية التالية:

***2-1 المالية العامة:***

– دعم الحالة المالية للدولة عن طريق ترشيد النفقات العامة وتوسيع الوعاء الضريبي وتحسين كفاءة أجهزة التحصيل الضريبي.

– مراجعة النظام الضريبي المطبق على القطاعات الاقتصادية الحيوية كالصيد والزراعة ووضع سياسة خاصة بالقاعدة الضريبية وطرق التحصيل.

– تخفيض وتنظيم نفقات العمال وخاصة في قطاع التعليم وإعطاء الأولوية لصيانة الأدوات والتجهيزات والاستثمارات الأساسية.

***2-2 الأسعار:***

– القضاء على تشوهات الأسعار من خلال التحرير المتزايد للأسعار عن طريق إلغاء الدعم عن المنتجات الزراعية والسلع الاستهلاكية ورفع أسعار الخدمات العامة حتى تتناسب مع مستوى التكلفة وتقليص عدد المنتجات التي تحدد أسعارها رسميا.

– تحرير أسعار الصرف والتجارة الخارجية وتشجيع النشاط التصديري، وقد ترافق ذلك مع تخفيض قيمة العملة الوطنية في العام 1989 بنسبة 10.3% مقارنة بقيمتها في العام 1988.

***2-3 النقود والقروض:***

– مراقبة نمو القروض المقدمة للاقتصاد وتوجيهها إلى القطاعات الأساسية الرائدة وتجميد القروض الصافية للدول عند مستواها للعام 1989 حتى نهاية البرنامج.

– متابعة إصلاح الجهاز المصرفي عن طريق تدعيم وتعميق إجراءات إعادة تنظيم وإصلاح البنوك التجارية ومراقبتها بواسطة تقوية رقابة البنك المركزي عليها في محاولة للتغلب على كافة الصعوبات التي اعترضت الجهاز المصرفي في الفترات السابقة.

***2-4 السياسة الاجتماعية:***

ولتقليل الآثار السلبية للبرنامج اتخذت السلطات العمومية مجموعة من الإجراءات تمثلت في :

– سياسة العون الغذائي وذلك من خلال خلية الغذاء مقابل العمل والتي تفتح المجال لمشاركة الجميع في عملية التنمية.

– زيادة مخصصات القطاعات الاجتماعية في الميزانية وذلك من خلال توجيه الاستثمارات نحو القطاعات ذات العلاقة بالبعد الاجتماعي.

– جمع المعلومات وتكثيف الدراسات حول أنجع الطرق للتحكم في البعد السلبي للإصلاحات من خلال تحسين الحالة الاجتماعية.

***2-5 إصلاح المؤسسات العمومية:***

يسعى البرنامج إلى مواصلة وتعميق إصلاح القطاع شبه العمومي باستثناء المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري. وتشمل إجراءات الإصلاح الإطار القانوني والتنظيمي وتحديد العلاقات المالية القائمة بين المؤسسات العمومية والدولة وإعادة هيكلة المؤسسات الاستراتيجية.

**3 / النتائج:**

بلغ حجم الاستثمارات المخصصة لبرنامج الدعم والدفع 45318 مليون أوقية يختص القطاع الريفي بنسبة 43.3% منها يليه قطاع التنمية الصناعية بنسبة 27.4% ثم قطاع الإصلاح الترابي بنسبة 25.1% . وتؤكد هذه النسب أن القطاع الريفي بات يمثل الأولوية الاستثمارية الأولى ضمن برنامجي التقويم الاقتصادي والدعم والدفع متبوعا بقطاعي التنمية الصناعية والإصلاح الترابي.

وقد كانت أهم النتائج المسجلة كالتالي[1]:

– شهد الناتج المحلي الإجمالي نموا متوسطا بلغ 2% خلال فترة البرنامج وهي نسبة أقل من النسبة المستهدفة (3.5%).

– وصلت نسبة الادخارات في الميزانية العامة إلى3.4% وهي نتيجة دون التوقعات (6%).

– بلغت نسبة العجز في الحساب الجاري من دون التحويلات إلى 14.5% من الناتج الداخلي الخام سنة 1991 بينما كانت النسبة المستهدفة (9.8%).

– ارتفع معدل خدمة الدين الخارجي إلى 41.3% من عائدات الصادرات سنة 1991 بدلا من 31% في بداية البرنامج.

وبالنظر للنتائج المتحصل عليها ندرك أنها كانت دون التوقعات وهو ما عَزَته السلطات الموريتانية لسببيْن خارجييْن رئيسييْن هما:

– الأزمة الموريتانية السينغالية[*] وانعكاساتها السلبية على البلد والتي تمثلت في ضياع سوق خارجية قريبة وسهلة المنال بالنسبة للمنتجات الموريتانية إضافة إلى أعباء دمج المُسفَّرين من السينغال والذين

---

[1] ولد حمني بننه، مرجع سابق، ص:123.

[*] في إبريل من العام 1989 تدهورت العلاقات بين البلدين بسبب خلاف بين المزارعين والمنمين على ضفتي نهر السينغال، مما أدى إلى قطع العلاقات بين الدولتين وترحيل أعداد كبيرة من مواطني كل بلد من البلد الآخر مع وقوع أضرار بشرية ومادية في الطرفين.

يمثلون نسبة معتبرة من السكان (حوالي 9%) وصعوبة سد الفراغ الذي تركته اليد العاملة السينغالية المُهجَّرة.

– حرب الخليج الثانية: حيث أدى الموقف الشعبي المؤيد للعراق والموقف الرسمي الصامت إلى تصنيف دول الخليج للسلطة الموريتانية على أنها تساند العراق، وبالتالي قامت بحجب تمويلاتها عنها كما مارست نفوذها على الصناديق العربية للغرض نفسه.

هذا إضافة إلى أزمة الجفاف وما انجر عنها من تراجع في الغطاء النباتي والزراعي بشكل عام.

## المطلب الرابع: برامج التصحيح الهيكلي في موريتانيا(1992 – 2002).

عرفت موريتانيا خلال هذه الفترة ثلاثة برامج للتكيف الهيكلي غطى الأول الفترة 1992 –1994 والثاني الفترة 1995 – 1997 والثالث الفترة 1998 – 2002 . وقد ضُمِنت هذه البرامج في مجموعة من الوثائق الإطارية للسياسة الاقتصادية، تميزت بأنها ذات أمد متوسط وبكونها عمدت إلى إصلاحات أكثر عمقا من البرامج السابقة ذات الطبيعة التثبيتية أو الاستقرارية[1].

نحاول فيما يلي أن نتعرف ولو بشكل موجز على كل منها.

**أولا: برنامج التصحيح الهيكلي (1992– 1994)**

في نهاية برنامج الدعم والدفع والذي كانت نتائجه دون المستوى – كما رأينا قبل قليل – لجأت الحكومة الموريتانية إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بغية الاتفاق حول برنامج ينقذ الاقتصاد من الانهيار ويستهدف إصلاحات هيكلية أكثر عمقا من سابقيْه. وقد تم الاتفاق على برنامج للتصحيح الهيكلي يمتد على طول الفترة 1992 – 1994 .

فيما يلي نقدم الخطوط العريضة لهذا البرنامج:

**1 / الأهداف:**

– تحقيق معدل نمو اقتصادي قدره 3.5% في المتوسط عند نهاية البرنامج.

– تخفيض معدل التضخم من 9% سنة 1991 إلى 3.6% سنة 1994.

– تخفيض العجز الجاري في ميزان المدفوعات باستثناء التحويلات الرسمية من 14.5% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1991 إلى 6.6% عند نهاية البرنامج.

– تخفيض عجز الميزانية العمومية من 8.2% إلى 2.4% في نهاية الفترة.

**2 / الإجراءات:**

ولتحقيق هذه الأهداف اتخذت الحكومة جملة من السياسات كان من أهمها :

---

[1] محمد ولد محمدو، مرجع سابق، ص: 155.

- إكمال إعادة هيكلة القطاع المصرفي وتنمية الوساطة المالية.

- إصلاح سياسة القرض والسياسة النقدية بهدف تسهيل منح القروض للقطاعات الإنتاجية وتشجيع قروض القطاع الخاص وممارسة الرقابة غير المباشرة.

- دعم ميزانية الدولة عن طريق التسيير العقلاني للنفقات العمومية.

- تحسين نظام سعر الصرف من خلال اعتماد مكاتب خاصة للصرف وتخفيض قيمة العملة الوطنية مقابل الدولار الأمريكي بنسبة 28% .

- مواصلة إصلاح المؤسسات العمومية من خلال تحسين البيئة القانونية والمؤسساتية للقطاع شبه العمومي وإجراء إعادة الهيكلة المالية للشركة الوطنية للصناعة والمناجم (اسنيم) وشركة الخطوط الجوية الموريتانية ومتابعة الإصلاحات بالنسبة لبعض المؤسسات الأخرى كشركة الماء والكهربا وشركة البريد والمواصلات، هذا إضافة إلى خصخصة بعض المؤسسات ورفع احتكار البعض الآخر.

**3 / النتائج:**

لقد بلغ مجموع الاستثمارات في ظل هذا البرنامج 69425 مليون أوقية يحظى قطاع التنمية الصناعية فيها بنسبة 42.8% ، وذلك باعتبار الاستثمارات المخصصة لشركة اسنيم ضمن هذا القطاع، كما جاء قطاع التنمية الريفية في المرتبة الثانية بنسبة 26.1%.

وقد بلغت نسبة الانجاز في هذا البرنامج 69.6% في المتوسط فيما كانت نسبة تمويله الخارجي 73.9 وهي نسبة أقل من نسبتي تمويل البرنامجين السابقين[1] على التوالي 92% و 84.9% .

وتعتبر النتائج المحققة في ظل هذا البرنامج أفضل من تلك المحققة في ظل برنامج الدعم والدفع، حيث تحققت النتائج التالية :

- بلغ معدل النمو السنوي في المتوسط 5.22% وهو أكبر من المعدل المستهدف.

- بلغ معدل التضخم سنة 1994 معدل 4.1% وهي أدنى نسبة سجلها خلال سنوات البرنامج.

- ظلت نسبة العجز في الحساب الجاري خارج التحويلات الرسمية إلى الناتج المحلي الإجمالي مرتفعة طيلة سنوات البرنامج، ووصلت في نهايته إلى نسبة 17% في العام 1994.

- شهدت ميزانية الدولة فائضا طيلة فترة الدراسة تراوحت نسبته ما بين 13.8% سنة 1992 و 33.8% سنة 1993 ، وسجل في العام 1994 سنة 30.3 %؛ وهو ما يعني أن الهدف في هذا المجال قد تحقق.

**<u>ثانيا: برنامج التصحيح الهيكلي ( 1995 – 1997 ).</u>**

اعتبرت الحكومة الموريتانية أن النتائج المحققة في ظل البرامج السابقة مازالت تحتاج إلى دعم، ومن أجل ذلك لا بد من المضي في تنفيذ مثل هذه البرامج، ودخلت في مفاوضات مع المؤسسات الممولة وتم الاتفاق على برنامج جديد غطى الفترة 1995 – 1997 أعلنت عنه الحكومة الموريتانية في أكتوبر من العام 1994. وبموجب هذا الاتفاق تستفيد موريتانيا من مبلغ 42.75 مليون وحدة سحب خاصة (DST)[*] يمنحها صندوق النقد الدولي خلال ثلاث سنوات في إطار التسهيل المدعم للتصحيح الهيكلي،

---

[1] محمد ولد محمدو، مرجع سابق، ص: 16

[*] وحدة السحب الخاصة بلغت في تلك الفترة 1.4 دولارا.

و19.3 مليون وحدة سحب خاصة يمنحها البنك الدولي لتنمية القطاعين المالي والخاص، إضافة إلى مبلغ 17.46 مليون دولار مخصصة لدعم القدرات.

**1 / الأهداف:**

وقد حددت جملة من الأهداف الماكرو اقتصادية لهذا البرنامج نجملها فيما يلي:

- تحقيق معدل نمو اقتصادي بنسبة 4.6% سنويا.
- خفض معدل التضخم ليصل إلى حدود 3% سنويا.
- خفض العجز الجاري باستثناء التحويلات الرسمية من 17% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 1994 إلى 9% سنة 1995 و 6.4% سنة 1997.
- زيادة الاحتياطي من العملة الصعبة لدى البنك المركزي بحيث يغطي شهرين من الواردات سنة 1995 ثم ثلاثة أشهر سنة 1997.

**2 / الإجراءات:**

لقد استهدفت الاستراتيجيات المطبقة في هذا البرنامج الإجراءات التالية:

- تقوية المنافسة الخارجية للاقتصاد.
- حرية الإطار القانوني والتشريعي.
- البحث عن تخفيض عبء المديونية ومتابعة الإصلاح المصرفي.
- دعم الإصلاحات الهيكلية من خلال ترقية القطاع الخاص.
- متابعة إصلاح المالية العامة وخاصة في مجال الضريبة المباشرة.
- المتابعة الدورية للنفقات العامة.
- تحديد برنامج استثماري عمومي يغطي السنوات الثلاث ويعكس أولويات الحكومة.

**3 / النتائج:**

لقد بلغ إجمالي الاستثمارات العمومية لهذا البرنامج 75085 مليون أوقية وهو ما يمثل 18% من الناتج المحلي الإجمالي يحوز قطاع التنمية الصناعية منها على نسبة 30.3% يليه قطاع التهيئة الإقليمية بنسبة 29.1% ليأتي قطاع التنمية الريفية في المرتبة الثالثة وبنسبة 21.6% .

وقد جاءت النتائج تعزيزا للمكاسب المحققة في البرنامج السابق، حيث بقي معدل النمو فوق 4.5% طيلة سنوات البرنامج بالإضافة إلى بقاء معدل التضخم في حدود 4.5% سنة 1997.

**ثالثا: برنامج التصحيح الهيكلي (1998 – 2002).**

كان من المقرر أن يغطي هذا البرنامج الفترة 1998 –2001 لكنه تأخر بسبب المفاوضات بين الحكومة الموريتانية ومؤسسات بروتن وودز ليبدأ تنفيذه على امتداد الفترة 1999 – 2002. وفي العام 1998 بلغ معدل النمو 3.5% ووصلت نسبة التضخم إلى 8%، كما وصل العجز في الحساب الجاري الخارجي باستثناء التحويلات الرسمية إلى 11.4% من الناتج الإجمالي المحلي.

ومن هنا حدد هذا البرنامج الأهداف التالية[1]:

- تحقيق معدل نمو متوسط بنسبة 4.5% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحقيقية.
- تعزيز الفائض في الميزانية والتكوين المتدرِّج لادخار القطاع العام حتى يصل إلى 7.4% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2001.
- تحقيق احتياطي صرف يغطي ما بين 5 إلى 6 أشهر من واردات السلع والخدمات في نهاية الفترة.
- تخفيض نسبة التضخم حتى تصل إلى 2.5% في العام 2002.
- تخفيض عجز الحساب الجاري الخارجي باستثناء التحويلات الرسمية إلى نسبة 10.1% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2002.

ولتحقيق هذه الأهداف وضعت الحكومة جملة من الاستراتيجيات الماكرو اقتصادية على مستوى كل قطاع ومصفوفة للإجراءات الواجب اتخاذها في هذا المجال.

ولقد شكل برنامج الاستثمار العمومي (PIP) لهذه المرحلة إطارا واضحا للبرمجة الانزلاقية لمشاريع الاستثمار المنسجمة مع استراتيجية التنمية التي تبنتها الحكومة. وقد وصل إجمالي الاستثمارات العمومية لهذا البرنامج 136589.37 مليون أوقية منها 7223 مليون أوقية خاصة بشركة اسنيم (الشركة الوطنية للصناعة والمناجم)، وتمثل المصادر الأجنبية من هذا المبلغ نسبة 90% من بينها الهبات التي وصلت نسبة 50.7% إذا استثنينا اسنيم. وبعد استثناء المبالغ المخصصة لشركة اسنيم توزعت هذه الاستثمارات على النحو التالي[2]:

الجدول رقم(01): يوضح توزيع استثمارات البرنامج 1999-2002.

| القطاع | النسبة (%) |
|---|---|
| تهيئة الإقليم | 40.7 |
| القطاع الريفي | 24.5 |
| المصادر البشرية | 18.3 |
| التنمية الصناعية | 14.7 |
| التنمية المؤسسية | 1.8 |

المصدر:

Stratégies de développement 98-2001, document à présenter au troisième groupe consultatif pour la Mauritanie, Paris 25-27 mars 1998. p : 68, (document).

(1) Document Cadre de Politique Economique, 1999-2002, p : 2-3. (document).
(2) Ministère des Affaires Economiques et du Développement, Stratégies de Développement 1998-2001, p :6 8. (document).

وقد حقق هذا البرنامج نتائج جيدة كما يتضح من المعطيات التالية[1]:

- تحقيق معدل نمو متوسط وصل إلى 4.3% خلال الفترة 1994-2002، وبلغ 5% في العام 2002.
- بلغ العجز في الحساب الجاري الخارجي 6% فقط من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2000.
- تمت السيطرة نسبيا على العجز في الميزانية الذي بلغ 4.5% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2000.
- انخفض معدل التضخم ليصل إلى أقل من 5% في العام 2001.
- وصلت قيمة الاحتياطي النقدي من العملات الصعبة إلى ما يغطي 7 أشهر من مجمل واردات السلع والخدمات.
- تم تسجيل مبلغ 3.6 مليار أوقية من الاستثمارات الأجنبية الخاصة في العام 2001 بعد أن كانت هذه القيمة شبه معدومة في العام 1999.

ورغم كل هذه المؤشرات الإيجابية فإن تحسن الأوضاع الاقتصادية للبلد لم تنعكس بما فيه الكفاية على مستوى معيشة السكان، وهو ما يعكسه انتشار الفقر بين المواطنين، حيث أن نصف السكان تقريبا (46.3% في العام 2000) ما يزال يعيش تحت خط الفقر، مما يجعل موريتانيا في مؤخرة الركب من حيث مؤشرات التنمية البشرية، كما يشير إلى ذلك تقرير التنمية البشرية للعام 2002 الذي يعده برنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD)، حيث سجل مؤشر التنمية البشرية القيمة 0.438 وهو ما يضع موريتانيا في المرتبة 152 من أصل 173 دولة شملهم هذا الترتيب.

## المبحث الثالث: تطور النظام النقدي والمصرفي الموريتاني

بعد أن أعطينا لمحة عن الاقتصاد الموريتاني والخطط التنموية التي اعتمدها بعيد الاستقلال قبل أن يلجأ لمؤسسات بروتن وودز في العام 1985 ويدخل معها في برامج للإصلاح الاقتصادي، نحاول في هذا المبحث أن نتطرق إلى أهم التطورات النقدية والمصرفية التي عرفتها البلاد منذ الاستقلال وحتى اليوم. ومن أجل ذلك نميز بين ثلاث مراحل ؛ الأولى مرحلة ما قبل إنشاء البنك المركزي الموريتاني في العام 1973 وهي مرحلة التبعية النقدية لفرنسا، والثانية وهي المرحلة التي غطت الفترة 1973-1985 ويمكن تسميتها بمرحلة وضع المؤسسات، أما الثالثة والأخيرة فهي التي بدأت مع برامج الإصلاح الاقتصادي التي اتبعتها موريتانيا منذ منتصف الثمانينات بالتعاون مع مؤسستي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وهي مرحلة الإصلاحات.

(1) Le site : www.cc-mauron-broceliande.com/mauritanie.htm

## المطلب الأول: مرحلة الاتحاد النقدي لدول غرب إفريقيا (1939 – 1973).

لقد تم الإعلان عن قيام منطقة الفرنك الإفريقي سنة 1939 كمحاولة من فرنسا لإدماج مستعمراتها في الاقتصاد الأم، وذلك بقرار من الحكومة الفرنسية – في نفس السنة– نص على أنه ابتداء من فاتح سبتمبر للعام 1939 يمنع القيام بعمليات تجارية بين المستعمرات الفرنسية والعالم الخارجي إلا بعد الحصول على ترخيص خاص من السلطات الفرنسية، واستمرت هذه التبعية بشكل مطلق حتى بعد حصول هذه البلاد على استقلالها السياسي، حيث ظلت فرنسا تدير اقتصاديات هذه البلدان خاصة فيما يتعلق بالجانب المالي والنقدي واستغلال الثروات المعدنية. فقد كانت أغلب هذه الدول المستقلة حديثا تتعامل بعملة واحدة هي الفرنك الغرب إفريقي (FCFA) الذي يرتبط بسعر صرف ثابت مقابل الفرنك الفرنسي، ويتم إصداره في ستة أماكن متفرقة في القارة الإفريقية كما تتم تسوية المدفوعات والمحسوبات بالعملات الأجنبية لكل بنك مركزي في حساب خاص في الخزينة الفرنسية. وتعتبر هذه البنوك مسؤولة عن الرقابة والإشراف على شؤون النقد والائتمان للقطاع الخاص واستقبال الودائع وخصم الأوراق التجارية.

وبالنسبة لموريتانيا كانت تابعة للاتحاد النقدي لغرب إفريقيا ولم تتجاوز أجهزة الوساطة المصرفية فيها وحتى بداية السبعينات ثلاثة بنوك ذات رأسمال مختلط إضافة إلى فرع البنك المركزي لغرب إفريقيا[1]. ويقوم اثنان من هذه البنوك بمنح الائتمان قصير الأجل لتمويل النشاطات الاقتصادية المختلفة والثالث (البنك الموريتاني للتنمية والتجارة) يقدم القروض المتوسطة والطويلة الأجل وقد أشيء عام 1961 برأسمال عربي– موريتاني، هذا إضافة إلى عدد قليل من المؤسسات المالية والادخارية المتمركزة أساسا في المدن الرئيسية. وتعمل هذه المؤسسات تحت رقابة الوكالة الوطنية للمصرف المركزي لدول إفريقيا الغربية التي تقوم بدور الممول المشارك للمصارف التجارية بدل دورها المعتاد كمقرض أخير. وفي هذا الإطار أعفيت الودائع لأجل من نسبة الاحتياطي القانوني، واتبعت الوكالة سياسة لسعر إعادة الخصم تساعد البنوك التجارية على التوسع في حجم الائتمان وعدم تعرضها لأزمات السيولة، حيث لم يتجاوز الحد الأعلى لسعر الفائدة على الودائع الادخارية 4.5%. وهذه السياسة لا توفر أي حاجز على الادخار ومع ذلك فهي مفهومة لأنها تتمشى مع الهدف المعلن للمصرف بوصفه ممولا مشاركا للمصارف التجارية.

وقد عرفت موريتانيا أول قانون لتنظيم المهنة المصرفية عام 1964، بموجبه تم إحداث مجلس وطني للائتمان يهتم بدراسة السياسة الائتمانية والقرارات والأنظمة والقوانين الخاصة بها. كما حدد هذا القانون الحد الأدنى لرأسمال البنك التجاري بما يعادل 10 مليون أوقية.

---

[1] ولد أحمد محمود عيسى، مرجع سابق، ص:100.

وعموما فقد اتسم النظام النقدي والمصرفي الموريتاني في الفترة التي سبقت عام 1973 بالمميزات التالية[1]:

– تقارب التشريعات النقدية والمصرفية إلى حد بعيد مع ما كان سائدا في دول الاتحاد النقدي لإفريقيا الغربية.

– تبعية نقدية كاملة لفرنسا وتجسد ذلك في ثبات سعر صرف الفرنك الغرب إفريقي مقابل الفرنك الفرنسي ، وقد ضمنت الخزينة الفرنسية ذلك باستمرار.

– لقد اقتصرت استراتيجية البنك المركزي لدول إفريقيا الغربية فيما يتعلق بأجهزة وسياسة الوساطة المالية على وضع أهداف عامة وفقا لمقتضيات مصلحة منطقة الفرنك ككل دون تحديد أهداف خاصة بكل قطر على انفراد.

وقد أشارت بعض الإحصائيات إلى أن تخفيض الفرنك الفرنسي عام 1969 بنسبة 11% أدى إلى تكبيد الاقتصاد الموريتاني خسائر قدرت وقتها بحوالي مليون فرنك غرب إفريقي[2].

وكخلاصة يمكن القول إن موريتانيا في هذه الفترة لم يكن لديها جهاز مصرفي بالمعنى الحقيقي لهذه الكلمة، وما كان موجودا هو أشبه بصناديق تجميعية لإيرادات الدولة من ضرائب وإتاوات وهبات وقروض خارجية وعوائد استثماراتها، حيث كانت الدولة هي المساهم المحلي الوحيد تقريبا في الاستثمارات آنذاك بسبب هشاشة القطاع الخاص من جهة والمسؤوليات الجسام الملقاة على عاتق الدولة من جهة أخرى، بالإضافة إلى اهتمامها الكبير بتقديم الخدمات للأجانب الذين يزاولون نشاطهم في القطاع العصري (90% من اليد العاملة في هذا القطاع من الأجانب). وقد استمر الوضع على هذا الحال حتى مرحلة الاستقلال النقدي في العام 1973.

## ***المطلب الثاني: مرحلة الاستقلال النقدي ووضع المؤسسات(1973 – 1985).***

إن أهم ما يميز هذه الفترة هو إنشاء البنك المركزي الموريتاني، بموجب القانون 73/118 الصادر بتاريخ 30 ماي 1973 ، ليحل محل البنك المركزي لدول غرب إفريقيا وتعلن موريتانيا خروجها من منطقة الفرنك الغرب إفريقي في فاتح جوان من العام نفسه، وتحل الأوقية محل الفرنك الغرب إفريقي في 29 من نفس الشهر. وتم تحديد قيمة الأوقية يوم بدء تداولها ب: 0.016 غرام من الذهب وبعشر الفرنك الفرنسي.

وقد حدد القانون 73/118 لسنة 1973 المنشئ للبنك المركزي الموريتاني صلاحيات هذا البنك في تنظيم وإصدار النقد وإدارة الموجودات الأجنبية للدولة والإشراف والرقابة على الجهاز المصرفي[3].

---

(1) محب خلة توفيق، مرجع سابق، ص: 155.

(2) ولد أحمد محمود عيسى، مرجع سابق، ص: 101.

(3) Statuts de la Banque Centrale de Mauritanie, article 32.

وفي إطار سعيها إلى تقليص السيطرة الأجنبية على هذا القطاع صدر بعد ذلك القانون 74/21 لسنة 1974 والمتعلق بتنظيم المهنة المصرفية. وقد ألزم هذا القانون البنوك العاملة في البلاد (سواء كانت محلية أو أجنبية) على أن تكون على شكل شركات مساهمة، أو شركات عامة مشتركة مما ألغى قدرة البنوك المرتبطة بمراكزها الرئيسية في الخارج على ممارسة أنشطتها داخل البلاد، كما رفع القانون الجديد الحد الأدنى لرأس المال للبنك التجاري إلى 50 مليون أوقية بدلا من 10 مليون أوقية المحددة بواسطة قانون 1964 . حينئذ أحرزت الدولة الموريتانية عملية الملكية الفعلية للمصارف، تجارية كانت أم تنموية مع ملكية أغلبية رأس المال سواء كان ذلك مباشرة أو عن طريق البنك المركزي الموريتاني.

هكذا إذن، تأسس النظام المصرفي الموريتاني؛ ففضلا عن البنك المركزي الموريتاني (BCM) هناك البنك الدولي لغرب إفريقيا الذي تحول إلى البنك الدولي لموريتانيا (BIMA)، والشركة العامة والتي صارت تدعى الشركة الموريتانية للمصارف (SMB) والبنك العربي الليبي الموريتاني للتجارة الدولية والتنمية (BALM) – وهو مصرف مختلط برأسمال مشترك مناصفة بين الدولتين الموريتانية والليبية– والبنك الموريتاني للتنمية والتجارة (BMDC) وهو مصرف تنموي مع دور تجاري ثانوي.

وقد تم دعم هذا النظام لاحقا بالبنك العربي الإفريقي في موريتانيا (BAAM)– بنك ذو رأسمال موريتاني وعربي– والصندوق الوطني للتنمية (FND) وهي مؤسسة متخصصة في تمويل التنمية، وبدأت مصرفية الاقتصاد الموريتاني تتحسن تدريجيا رغم أنها ظلت ضعيفة.

ولقد ساهم النظام المصرفي بشكل إيجابي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للوطن، بالرغم من المسلكيات السيئة التي كادت أن تؤدي في النهاية إلى شبه إفلاسه، كما لعب دورا مصيريا في انبثاق طبقة من المقاولين الوطنيين الذين كان لهم دور كبير في دفع المبادرة الخاصة إلى الأمام. هذا إضافة إلى أن وجود هذه المصارف شجع على ميلاد ونمو قطاعات حديثة داخل الاقتصاد الوطني وساعد على عصرنة أخرى ظلت وحتى عهد قريب تقليدية خالصة وخلق عددا معتبرا من فرص العمل، كما ساهم في تطوير علاقاتنا ومبادلاتنا مع الخارج بشكل كبير.

وفي منتصف الثمانينات كانت حالة القطاع المصرفي الموريتاني شاغلة نظرا لحجم المحافظ غير المأمونة وعدم كفاية المدخرات وحجم الالتزامات الخارجية[1]، وهو ما شكل ظرفية صعبة لهذا القطاع. فبالإضافة إلى الإفراط في تقدير قيمة العملة الوطنية، كانت الاختلالات الداخلية والخارجية كبيرة، والقطاعات التصديرية تعاني مشاكل جمة؛ حيث تزامنت تلك الفترة مع المرحلة التجريبية لأول سياسة استثمار حقيقي لقطاع الصيد، في حين شهد القطاع المنجمي انعكاسات الأزمة الصناعية في البلدان المتقدمة وعواقب الاستنزاف الحاد للمعدن النفيس والسهل الاستغلال، وبدأت مصادر التمويل الخارجي تتقلص والمتأخرات الخارجية تتراكم، ومستوى احتياطيات الصرف تتضاءل تحت وطأة المديونية الخارجية. هذه الصورة القاتمة تشكل انعكاسات وضعية داخلية متدهورة ووضعية خارجية هشة.

(1) علي توفيق الصادق وآخرون، السياسات النقدية في الدول العربية، صندوق النقد العربي، أبوظبي، 1996، ص: 501.

هذه الظرفية الصعبة دفعت السلطات الوطنية إلى مباشرة إصلاحات هيكلية عميقة على مستوى كافة القطاعات الاقتصادية، وبدأ التفكير في عملية إعادة هيكلة وإصلاح النظام المصرفي.

## المطلب الثالث: مرحلة الإصلاحات (ما بعد 1985 ).

تمحورت إستراتيجية إصلاح النظام النقدي والمصرفي الموريتاني حول أربعة محاور رئيسية جاءت كالتالي[1]:

- الخصخصة
- تحرير السياسة النقدية.
- تحرير سياسة سعر الصرف.
- تحقيق حماية أفضل للنظام المصرفي.

نحاول أن نتطرق فيما يلي إلى كل مكونات هذه الإستراتيجية. وفي البداية نقدم تشخيصا لواقع الجهاز المصرفي منتصف الثمانينات قبل أن نتطرق إلى أهم الإجراءات التي اتُخذت لإعادة هيكلته، لنتعرف بعد ذلك على الإصلاحات في مجال سياسة القرض وسياسة سعر الصرف وأخيرا الإجراءات المتخذة لحماية الجهاز المصرفي.

**أولا: واقع المصارف**

في العام 1985 كان النظام المصرفي الموريتاني المصنف يضم إلى جانب البنك المركزي سبع مؤسسات بنكية تعاني جلها من مشاكل مالية: أربع بنوك تجارية من النمط التقليدي هي: البنك العربي الإفريقي الموريتاني، والبنك الدولي لموريتانيا، والبنك العربي الليبي الموريتاني، والشركة الموريتانية للبنك على التوالي:(SMB،BALM ،BIMA ،BAAM )، وبنك واحد للتنمية والتجارة (BMDC)، وبنك إسلامي حديث النشأة (BAMIS) وصندوق للتنمية (FND). وقد كان من أبرز سمات هذا الجهاز ما يلي[2]:

- ضآلة مقابلات الكتلة النقدية من الموجودات الأجنبية.
- ضعف وضع السيولة النقدية لدى البنوك التجارية.
- ارتفاع نسبة قروض القطاع الخاص إلى موجودات البنوك.
- زيادة قروض البنك المركزي للبنوك التجارية.

وكان رأسمال كل هذه المؤسسات مملوكا في أغلبيته من طرف القطاع العام الوطني والأجنبي باستثناء بنك البركة الإسلامي (BAMIS) الذي كان نصيب القطاع العام فيه 10% فقط، وهو المؤسسة الوحيدة التي كان القطاع الخاص الوطني مشاركا فيها، وبلغت نسبته من رأسمالها 40%.

والجدول التالي يوضح تركيبة رأسمال البنوك الموريتانية في العام 1985.

---

(1) Banque Centrale de Mauritanie, Note d'orientation sur le développement du secteur financier Mauritanien 2001, (document).

(2) ولد أحمد محمود عيسى، مرجع سابق، ص: 102.

الجدول رقم(02): يعطي رأسمال البنوك الموريتانية وتركيبته في العام 1985.

| اسم المؤسسة | تاريخ الإنشاء | رأس المال (بملايين الأوقيات) | تركيبة رأس المال (%) | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | القطاع العام | | القطاع الخاص | |
| | | | الوطني | الأجنبي | الوطني | الأجنبي |
| BMDC | 1961 | 80 | 80 | 20 | 0 | 0 |
| SMB | 1967 | 100 | 55 | 0 | 0 | 45 |
| BALM | 1972 | 200 | 49 | 51 | 0 | 0 |
| BIMA | 1974 | 150 | 70 | 0 | 0 | 30 |
| BAAM | 1974 | 150 | 51 | 0 | 0 | 49 |
| FND | 1980 | 400 | 100 | 0 | 0 | 0 |
| BAMIS | 1985 | 500 | 10 | 0 | 40 | 50 |

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الوثيقة:

Banque Centrale de Mauritanie, Note d'orientation sur le développement du secteur financier Mauritanien 2001, P. 4. (document).

إن صعوبة الظرفية التي كان يعيشها هذا القطاع جعلت عملية إصلاحه مكلفة، حيث تطلب الأمر إعادة هيكلة القطاع مرتين في ظرف ثمان سنوات، كانت الأولى في العام 1985 والثانية في العام 1992، هذا إضافة إلى غلاف مالي بلغ حوالي 27 مليار أوقية.

**ثانيا: الخصخصة:**

لقد خلصت الاستنتاجات في تلك الفترة إلى أن طريق الخروج من أزمة هذا القطاع يمر بالتحرر والتخصيص المتدرج. وقد تم تحقيق اندماجين؛ الأول بين البنك الدولي الموريتاني والشركة الموريتانية للبنك في البنك الوطني الموريتاني (BNM)، والثاني بين البنك الموريتاني للتنمية والتجارة والصندوق الوطني للإنماء في اتحاد بنوك التنمية (UBD)، وتم تخصيص البنك العربي الإفريقي في موريتانيا الذي أصبح يعرف بالبنك الموريتاني للتجارة الدولية (BMCI)، ونستطيع أن نرصد أهم مراحل هذا الإصلاح عبر تسلسلها الزماني كما يلي:

- في العام 1985 بدأت السلطات العمومية تطهيرا تدريجيا للبنوك التي تعاني من صعوبات مالية. ومن بين الإجراءات المتبعة أعلنت الدولة تحملها لديون القطاع الخاص المجمدة، وتسديد الديون المتراكمة على المؤسسات العمومية، وأخيرا إعادة رسملة البنوك.

- تميز العام 1987 بخصخصة البنك العربي الإفريقي(BAAM) الذي أصبح ملكية خصوصية وطنية تحت اسم البنك الموريتاني للتجارة الدولية (BMCI).

- تم دمج البنك الموريتاني للتنمية والتجارة (BMDC) والصندوق الوطني للتنمية (FND) في العام 1988 ليولد بنك جديد هو اتحاد بنوك التنمية (UBD) .

– في العام 1989 تم دمج البنك الدولي لموريتانيا (BIMA) والشركة الموريتانية للبنك(SMB) في بنك جديد هو البنك الوطني لموريتانيا (BNM) الذي سيفتح رأسماله لاحقا بنسبة 22% للقطاع الخاص. في نفس العام أعيدت هيكلة اتحاد بنوك التنمية وتم تسريح بعض عماله وإعادة رسملته.

– في العام 1990 رفعت نسبة مشاركة القطاع الخاص في رأسمال البنك الوطني لموريتانيا إلى 54%.

لكن هذه العملية الأولى لإعادة الهيكلة لم تغير بصفة جوهرية تسيير النظام المصرفي[1] ، وتميز هذا النظام بالملكية السائدة للدولة حيث كانت تملك حتى العام 1990 مصرفين من أهم المصارف في البلد (اتحاد بنوك التنمية والبنك الوطني الموريتاني) كما كانت شريكا في ملكية البنك الموريتاني الليبي الذي أصبح يحمل اسم مصرف شنقيط.

ومن هنا ثار التساؤل الجوهري التالي: إلى أي مدى يمكن أن تتنازل الدولة عن حصتها من رأسمال المؤسسات المصرفية؟ وكان رد السلطات الوطنية على التساؤل آنذاك بأن الخصخصة الكلية باتت مستبعدة في ذلك الوقت، بل يجب أن تقتصر خصخصة القطاع على المؤسسات التجارية نظرا للدور الحيوي الذي لا يمكن الاستغناء عنه لبنوك التنمية.

لكن تدهور الحالة الاقتصادية بداية التسعينات انعكس سلبا على الوضعية المالية للبنوك وهو ما يفسر إلى حد كبير تراجع محافظ المؤسسات البنكية العمومية وشبه العمومية، مما تطلب إعادة هيكلة جديدة في العام 1992، أدت إلى انسحاب شبه كلي للدولة من القطاع في العام 1993 من خلال التنازل عن حصتها من رأسمال البنك الوطني لموريتانيا لصالح القطاع الخاص وتصفية اتحاد بنوك التنمية، لكنها أبقت على حصتها من رأسمال مصرف شنقيط نظرا لرفض السلطات الليبية خصخصته.

**ثالثا: إصلاح سياسة القرض**

مارست السلطات الموريتانية منذ تأسيس البنك المركزي رقابة مباشرة على الائتمان وبالتالي وضعت نفسها محل مؤسسات الإقراض في تقييم المخاطر المترتبة على كل طلب قبل أن تمنح إعادة التمويل المطلوبة أو حتى قبل أن تعطي الترخيص المسبق. وفي إطار سياسة الإصلاح تخلي البنك المركزي تدريجيا عن الرقابة المباشرة؛ حيث اعتمد في البداية سياسة القاعدة النقدية قبل أن ينتقل في العام 1992 إلى ممارسة الرقابة غير المباشرة وهي التي تُحكّم آليات (ميكانيسمات) السوق، وسنعود إلى تفاصيل أكثر لهذا الموضوع في الفصل الرابع.

**رابعا: تحرير أسعار الصرف**

لقد عمد البنك المركزي الموريتاني منذ إنشائه إلى تطبيق نظام رقابة صارم على كل العمليات مع العالم خارجي كما ينص عليه نظامه الأساسي[2]، سواء تعلق الأمر بالصفقات الجارية أو التدفقات الرأسمالية. ومع انتهاج البلاد سياسة الإصلاح الاقتصادي نمت السوق الموازية وتعددت أسعار الصرف حيث اتسم السعر الاسمي للعملة الوطنية بارتفاع مصطنع وهامش مبالغ فيه في السوق الموازية وصل أحيانا إلى حدود 20% .

---

(1) البنك المركزي الموريتاني، إعادة هيكلة النظام المصرفي والمالي، وثيقة للعام 1993.

(2) Statuts de la Banque Centrale de Mauritanie, article 42, (document).

وقد تم تدريجيا تحرير العمليات غير المنظورة وأوكلت إلى البنوك التجارية وأدخلت تسهيلات على إجراءات الاستيراد والتصدير، واستفاد المصدرون من مبلغ متزايد من إيراداتهم من العملة الصعبة لتغطية احتياجات نشاطهم. وبنجاح هذه التجربة تم الترخيص في نهاية العام 1994 لمكاتب الصرف، وهي مؤسسات مستقلة عن البنوك تجري فيها العمليات فوريا، مهمتها التعامل بالعملات الأجنبية أنشئت لممارسة بيع وشراء هذه العملات لغرض الصفقات التجارية الجارية، وبهدف توسيع السوق الحرة ومنافسة البنوك سعيا إلى مصلحة السوق والمستهلك. وتملك هذه المكاتب والبنوك حسابات لدى وكلائها الخارجيين وتباشر من خلالهم وبدون مراجعة البنك المركزي مختلف المعاملات الجارية الخارجية على الأرصدة المحصلة بوسائلهم الخاصة أو بشراء المصدرين، مما يعني التصرف في تسيير الموجودات الخارجية. ومع بداية العام 1996 أعلن رسميا توحيد سعر الصرف الذي كان في الواقع موحدا منذ عدة أشهر، وألغي نظام مناقصات ترخيصات الاستيراد ورفعت حصة إيرادات الصادرات العائدة إلى المصدرين إلى 80%، وانحصرت تدخلات البنك المركزي فيما يخص المبادلات الخارجية في عمليات ظرفية لضبط السوق أو لدعم سعر صرف الأوقية الذي أصبح معوما[1].

ولازالت سوق الصرف الوطنية في بداياتها، وتتم رقابتها من طرف لجنة السوق التي تضم ممثلين عن أطراف ثلاثة هي: البنك المركزي والمصارف ومكاتب الصرف. ويتم تحديد سعر صرف العملة الوطنية بمعايير السوق الحرة، أي انطلاقا من تلاقي العرض والطلب على العملات الأجنبية.

وبخصوص العمليات الخاصة برأس المال تم إلغاء كل الحواجز المُعيقة لحركة رأسمال وأصبح بالإمكان تحويل فوائد وأرباح الاستثمارات الأجنبية المباشرة دون أية قيود.

وقد تم في العام 2000 توسيع سوق الصرف بحيث يضمن تغطية كل عمليات الصرف سواء بالنسبة لمكاتب الصرف أو البنوك التجارية، كما سمح بفتح حسابات بالعملة الصعبة للمقيمين.

**خامسا: تعزيز أمان النظام المصرفي.**

لقد أصبحت مسألة الرقابة والإشراف على البنوك إحدى أولويات السلطات النقدية الموريتانية منذ صدور قانون البنوك في إبريل من العام 1988، وهو ما تمت ترجمته من خلال دعم الهيئة المكلفة برقابة البنوك بالوسائل المادية والبشرية الضرورية وإتباع آليات للعمل تستجيب لمتطلبات المهمة. وفي هذا الإطار اتخذت الإجراءات التالية[2]:

- تلزم البنوك بالحصول على الترخيص المسبق من البنك المركزي لكل عملية دمج بينها.
- تلزم البنوك والمؤسسات المالية الأخرى بإجراء مراجعة سنوية خارجية للحسابات.
- تمنح مجالس إدارة المؤسسات المالية دورا أكبر في عملية رقابة هذه المؤسسات.
- تلزم البنوك والمؤسسات المالية بخلق مصالح للرقابة والإشراف داخل هيكل كل منها.
- يمنع على البنوك والمؤسسات المالية منح قروض في السنة الأولى من إنشائها للمساهمين في رأسمالها.

---

(1) ولد عبد الله الشيخ، مرجع سابق، ص: 83.

(2) Banque Centrale de Mauritanie, Note d'orientation sur le développement du secteur financier Mauritanien, Juillet 2001, P. 9. (document).

– تخضع الطلبات الصادرة عن المساهمين الذين يملكون أكثر من 5% من رأس المال للترخيص المسبق من مجلس الإدارة.

وفي نفس السياق تم تعزيز وظيفة البنك المركزي فيما يخص الرقابة والإشراف على البنوك. وهنا تركزت مجهودات البنك المركزي على الإجراءات الاحترازية التي يجب أن تخضع لها البنوك والمتمثلة في مجموعة من القواعد تُعنى بالجوانب التالية: الحدود الدنيا لرأس المال، السيولة، الملاءمة المالية إضافة إلى تغطية وتقاسم المخاطر.

## المطلب الرابع: بنية الجهاز المصرفي في نهاية العام 2002.

يتكون النظام المصرفي الموريتاني في نهاية العام 2002 من البنك المركزي وسبعة بنوك تجارية بالإضافة إلى بنك واحد متخصص في الإسكان ضعيف الأداء.

**أولا: البنك المركزي الموريتاني(*).**

**1/ نبذة عن البنك المركزي الموريتاني**

ينص القانون المنشئ للبنك المركزي في مادته الأولى على أنه " مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المدنية وبالاستقلال المالي"[1] وله الحق في "استخدام بعض موارده في المجالات الاقتصادية والاجتماعية وذلك مقابل سندات حكومية، كما يحق له أن يساهم في رأسمال بعض المؤسسات المصرفية"[2] وقد حل البنك المركزي الموريتاني محل فرع البنك المركزي لغرب إفريقيا وحدد رأسماله بمبلغ 200 مليون أوقية مسددة بالكامل من طرف الدولة ويوجد مقره الاجتماعي في انواكشوط. وقد منح البنك المركزي حرية الإصدار على نطاق واسع لعدم تحديد الغطاء القانوني في أي من القوانين المتعلقة بالإصدار النقدي، وهو يكلف ب: " ضبط الدورة النقدية ورقابة الائتمان، وعند الاقتضاء، توجيه توزيعه والسهر على السير الحسن للنظام النقدي"[3]. وكأي بنك مركزي يعمل البنك المركزي الموريتاني على تحقيق الاستقرار الاقتصادي خاصة فيما يتعلق بمستوى الأسعار وسعر الصرف ووضع ومتابعة السياسة النقدية والوصاية الفنية على البنوك.

والبنك المركزي الموريتاني يؤدي دوره كبنك للحكومة حيث يقوم بفتح حساب جاري للخزينة العامة يسجل فيه كل إيراداتها ويسحب منه كل الأموال التي تقوم الدولة بإنفاقها على السلع والخدمات لسير المرافق العمومية. وقد ظل يقوم بتسهيلات خاصة بسلفياتها حتى بداية العام 1993 حيث عمل منذ ذلك التاريخ على تطبيق سعر فائدة مساو لسعر الخصم على سلفياتها.

وهو أيضا بنك البنوك التجارية المتواجدة على التراب الوطني حيث يُلزم كل مصرف تجاري بفتح حساب خاص لدى البنك المركزي، ومن خلال هذه الحسابات تتم تسوية العمليات التي تحدث بين

---

(*) الملحق الثاني في نهاية هذا البحث يقدم النظام الأساسي المعدل للبنك المركزي الموريتاني.

(1) Statuts de la Banque Centrale de Mauritanie, article premier.

(2) ولد عبد الله الشيخ، مرجع سابق، ص: 74.

(3) Statuts de la Banque Centrale de Mauritanie, article 33.

المصارف التجارية، كما تقوم هذه المصارف بعمليات إعادة الخصم لدى البنك المركزي الموريتاني لتدعيم سيولتها. وبدوره يتولى البنك المركزي الموريتاني الاحتفاظ بجزء من الأرصدة النقدية لضمان المقاصة بين مختلف هذه المصارف.

وهو يراقب النشاط المصرفي ويشرف على الائتمان عن طريق أدوات السياسة النقدية التي لا تزال درجة تأثيرها محدودة، والتي ظلت وحتى عهد قريب تتم بشكل مباشر قبل أن تعمد السلطات الوطنية في بداية التسعينات إلى استخدام وسائل الرقابة غير المباشرة كما سنرى لاحقا عند تعرضنا لتطور السياسة الائتمانية الموريتانية في الفصل القادم. ويتولى الإشراف على البنك المركزي هيئة مكونة من المحافظ ونائبه ومجلس عام ومراقب حسابات (censeur). ويعين المحافظ لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد لكنه نادرا ما أمضى الفترة كلها حيث أنه في الفترة 1980 – 1996 تم تغييره ثمان مرات وهو مؤشر على عدم استقلالية واستقرار البنك المركزي الموريتاني، الشيء الذي توصلت إليه دراسة قام بها صندوق النقد العربي منحت البنك المركزي الموريتاني المرتبة الأخيرة من حيث درجة الاستقلالية من بين 11 دولة عربية شملتها الدراسة[1].

**2/ ميزانية البنك المركزي الموريتاني:**

وفقا للقيد المزدوج فإن أي ميزانية لا بد أن تعكس كافة الموارد وأوجه استخداماتها عن طريق تسجيل حركة الموارد (الخصوم) دائنة، وحركة الاستخدامات (الأصول) مدينة، ولم يخرج البنك المركزي عن هذه الطريقة. وتعرف الأصول على أنها تلك الموجودات التي في حوزة البنك والممكن التصرف فيها. أما الخصوم فتعني كافة المطلوبات التي يتحملها البنك كمقابلات لما يصدره من نقود.

من خلال الجدولين التاليين نحاول الوقوف على أهم التطورات التي عرفتها ميزانية البنك المركزي الموريتاني خلال الفترة المدروسة (1992 – 2002)

[1] علي توفيق الصادق وآخرون، مرجع سابق، ص: 95.

الجدول رقم(3)

لقد عرفت أصول البنك المركزي الموريتاني زيادات كبيرة ومستمرة طيلة الفترة المدروسة، حيث انتقلت من 42867 مليون أوقية في العام 1992 لتصل إلى 149407 مليون أوقية سنة 2002 محققة بذلك زيادة سنوية بمعدل متوسط يساوي 11.3%(*).

أما من حيث الأهمية النسبية لمكونات هذه الأصول فإنها شهدت تغيرات مختلفة، حيث سجل بند الموجودات الخارجية تذبذبا في بداية الفترة المدروسة ناتج بالأساس عن عدم استقرار مصادر توفير العملات الصعبة التي تمثل ما يقرب من 90% من قيمة الموجودات الخارجية. وقد يعود هذا التذبذب إلى تأثر العلاقات الخارجية للبلد جراء موقفه من حرب الخليج الثانية.

كما شهد بند ديون على الدولة زيادة كبيرة في العام 1993 ليبدأ في التراجع وبشكل تدريجي طيلة الفترة، ويعزى ذلك إلى كون الدولة عملت على تشجيع القطاع الخاص نهاية الثمانينات بتقديمها إليه ما يحتاج من قروض قبل أن يتراجع هذا الدعم ابتداء من العام 1994، هذا إضافة إلى زيادة نفقاتها على المؤسسات السياسية الجديدة (البرلمان، المجالس البلدية...إلخ)، كما أن الدولة تبنت خطة صارمة للتقشف وتخفيض النفقات ابتداء من العام 1994.

وفيما يخص الديون على البنوك الأولية فقد شهدت هي الأخرى تذبذبا لم يكن التباين فيه كبيرا، باستثناء تلك الزيادة الكبيرة التي سجلتها سنة 1992 حيث وصلت إلى 5980 مليون أوقية، بينما بقيت القيم اللاحقة بين القيمتين 1539 في نهاية الفترة و2793 للعام 1997. وترجع الزيادة المسجلة في العام 1992 إلى الوضعية المأساوية التي عاشتها البنوك التجارية بداية التسعينات وخاصة فيما يتعلق بسيولتها وتوجهها إلى البنك المركزي تحت غطاء إصلاح الجهاز المصرفي، وهي الوضعية التي أدت في النهاية إلى تصفية اتحاد بنوك التنمية في العام 1993.

وبخصوص بند أبواب أخرى من الأصول فقد مثل على طول الفترة المدروسة نسبة مهمة من مجموع الأصول تراوحت ما بين 16% سنة 2002 و 50% مع بداية الفترة (سنة 1994). ويضم هذا البند المباني والأثاث والمعدات وأسهم البنك المركزي في المؤسسات الأخرى....إلخ.

(*) تم حساب معدل الزيادة i انطلاقا من العلاقة: $U_{10} = U_0 (1+i)^{10}$ حيث $U_0$ هي القيمة في السنة الأولى و $U_{10}$ هي القيمة في السنة الأخيرة.

الجدول رقم(04)

يمثل جانب الخصوم موارد البنك المركزي، وبالتالي فإن مجموعها عرف نفس تطور الأصول الذي عرضنا له سابقا (تبعا لطريقة القيد المزدوج).

وبإلقاء نظرة على الجدول أعلاه نلاحظ أن حجم الكتلة النقدية بدأ في التزايد حيث انتقل من 14706 مليون أوقية سنة 1992 إلى 22810 مليون أوقية سنة 1993 وهي أكبر قيمة سجلها خلال هذه الفترة ليتراجع إلى 8406 مليون أوقية سنة 1998 وليعود من جديد للتزايد وينهي الفترة عند المبلغ 10038 مليون أوقية سنة 2002 (مثل الإصدار النقدي منه نسبة 63%). كما مثلت مساهمة الإصدار النقدي في الكتلة النقدية نسبة كبيرة ومتزايدة حيث تراوحت هذه النسبة ما بين 36% للعام 1995 و 69% للعام 1998 وهو ما قد يعزى إلى تدني الوعي المصرفي للأفراد.

أما بند التزامات خارجية فقد عرف هو الآخر تزايدا مستمرا باستثناء العام 1993 الذي عرف انخفاضا يقدر ب: 7.6% مقارنة بالعام 1992.

وبخصوص بند ديون الدولة فقد عرف تزايدا مضطردا وملحوظا خلال الفترة؛ إذ انتقل من 4580 سنة 1992 ليصل إلى 97023 سنة 2002 مسجلا بذلك معدل نمو سنوي متوسط وصل إلى35.7%. ويمثل هذا البند أكبر مكونات خصوم البنك المركزي الموريتاني، وظلت مساهمته في مجموع الخصوم تتزايد باضطراد إلى أن وصلت ما يقارب 65% من مجموع الخصوم للعام 2002.

**ثانيا: البنوك الأولية.**

يستعمل مصطلح البنوك الأولية عادة للتعبير عن البنوك التجارية والبنوك المتخصصة. ويبلغ عدد البنوك الأولية في موريتانيا ثمانية، وهو عدد مرتفع إذا ما قورن بإمكانية الاستثمار في هذا البلد. نعطي فيما يلي نبذة مختصرة عن كل من هذه البنوك.

**1 / البنك الموريتاني للتجارة الدولية(BMCI):**

حل هذا البنك محل البنك العربي الإفريقي (BAAM) في العام 1986.

والبنك العربي الإفريقي أنشئ في العام 1974 برأسمال قدره مليار أوقية مقسمة بين البنك العربي الإفريقي في القاهرة والبنك المركزي الموريتاني. وفي بداية 1984 تنازلت الدولة عن 40% من رأسماله قبل أن يتنازل الطرف الأجنبي في العام 1986 عن كامل حصته من رأس المال لصالح القطاع الخاص الوطني. وفي هذه السنة بالذات تم افتتاحه باسمه الجديد وبرأسمال قدره نصف مليار أوقية مقسمة بين القطاع الخاص الموريتاني (90%) والبنك المركزي الموريتاني (10%). وفي سنة 1992 تنازلت الدولة عن باقي حصتها من رأس المال. ويبلغ رأسماله اليوم ملياريْ أوقية بعد أن أُعدت خطة لمضاعفة رأسماله في العام 1996، وله ثلاثة فروع داخل البلاد وتسع وكالات مصرفية، ويساهم في العديد من المؤسسات الوطنية أهمها الشركة الوطنية للصناعة والمناجم وهي أكبر مؤسسة في الاقتصاد الوطني.

**2 / البنك الوطني لموريتانيا(BNM):**

أنشئ هذا البنك سنة 1988 إثر اندماج الشركة الموريتانية للبنك(SMB) والبنك الدولي لموريتانيا(BIMA) وهما أقدم مؤسستين مصرفيتين في البلاد. وقد احتفظت الدولة الموريتانية بعد هذه العملية بنسبة 46% من رأسماله بالإضافة إلى الملاك الأصليين في المصرفين المذكورين. وقد عاش هذا البنك أزمات حادة ومشاكل صعبة (تراكم الديون المجمدة، مشاكل سيولة، مشاكل تسيير...إلخ) أثرت دوما على مسيرته. وتدخلت الدولة لإنقاذه من الإفلاس مرتين عامي 1989 و 1990 ووصلت خسارته سنة 1990 إلى أكثر من 60 مليون أوقية، قبل أن تعلن عن خصخصته في أوت من العام 1991. وفي نهاية العام 1992 اكتمل رأسمال هذا المصرف ووصل إلى 1.5 مليار أوقية مملوكة بالكامل من طرف القطاع الخاص الموريتاني، وحقق بعد ذلك نتائج حسنة وافتتح عدة فروع داخل البلاد.

**3 / مصرف شنقيط:**

حل هذا المصرف محل البنك العربي الليبي الموريتاني الذي يعتبر أول مصرف يحصل على الترخيص من طرف البنك المركزي الموريتاني، حيث تزامن إنشاؤه مع حصول البلاد على استقلالها النقدي في العام 1973. وكان رأسماله عند التأسيس 520 مليون أوقية تملك الحكومة الموريتانية منه نسبة 49% والبقية للبنك العربي الليبي. ورغم طول تجربته فإنه لم ينج من آثار الأزمات المصرفية التي عصفت من حين لآخر بالنظام المصرفي الموريتاني وأدت بالمصارف للاندماج فيما بينها أو الإعلان عن الإفلاس. فقد ارتفعت مديونيته المجمدة من 20 مليون أوقية سنة 1992 إلى 1725 مليون أوقية سنة 1995. إلا أن السلطات الليبية والموريتانية لم تقبل بالتخلي عن هذا المصرف أو بخصخصته. فقررت إعادة تمويله عن طريق رفع رأسماله، وهو ما وقع فعلا سنة 1995 حيث بلغ ملياري أوقية مناصفة بين البلدين وتم تحويل اسمه إلى مصرف شنقيط، ويوجد مقره الرئيسي في انواكشوط وله وكالة فرعية وحيدة في انواذيبو.

**4 / بنك البركة الموريتاني الإسلامي (BAMIS):**

أنشئ هذا البنك نهاية العام 1985 على شكل شركة مساهمة وبرأسمال يبلغ 500 مليون أوقية مقسمة بين شركة البركة السعودية للاستثمار والتنمية بنسبة (50%) و (40%) للقطاع الخاص الموريتاني و10% للحكومة الموريتانية. ويعتبر هذا البنك أول بنك إسلامي في موريتانيا، إذ حاول تفادي استخدام الفائدة الربوية واستبدالها بنظام المرابحة والمشاركة والتأجير. وقد عانى هذا المصرف كغيره من المصارف من مشكلة الديون المجمدة مما دفع الجانب السعودي إلى زيادة رأسمال المصرف ليصل إلى 3700 مليون أوقية وأعيد توزيع رأسماله كالتالي: 85% لمجموعة البركة السعودية و 15% للقطاع الخاص الموريتاني.

وفي سنة 1996 انسحبت مجموعة البركة الإسلامية السعودية وأصبح مصرفا وطنيا مملوكا للقطاع الخاص الموريتاني وتخلى في العام 2000 عن العمل بالنظام الإسلامي. يوجد مقر هذا البنك في انواكشوط وله فرع وحيد يوجد في انواذيبو.

**5 / البنك العام لموريتانيا (GBM):**

أنشئ هذا المصرف نهاية العام 1995 ولم يبدأ نشاطه الفعلي إلا مع بداية العام 1996 وهو شركة مساهمة ذات رأسمال قدره 500 مليون أوقية موزعة على الشكل التالي:

70% للخواص الموريتانيين.

30% لبنك بلغوليز (Belgoulaise) البلجيكي كشريك اقتصادي.

وهو ما يجسد أول مبادرة للتعاون المصرفي بين القطاع المصرفي الموريتاني ونظيره الأوربي، ويوجد مقره الرئيسي في انواكشوط وله فرع في انواذيبو.

**6 / بنك التجارة والصناعة (BCI):**

تم إنشاء هذا المصرف بداية العام 1999 برأسمال قدره 500 مليون أوقية وهو مملوك من طرف القطاع الخاص الموريتاني، ومقره الرئيسي في انواكشوط.

**7/ بنك الإسكان (BH):**

أعلن عن إنشاء هذا البنك في العام 1996 برأسمال قدره ملياريْ أوقية موزعة على 200 ألف سهما مفتوحة أمام الأشخاص الطبيعيين والمعنويين لاقتنائها. والهدف من إنشائه هو محاولة حل أزمة السكن المتفاقمة وخاصة في العاصمة انواكشوط. لكنه ما لبث أن تمت خصخصته وتولاه القطاع الخاص الموريتاني وذلك سنة 2000 ، وهو المصرف المتخصص الوحيد.

**8 / بنك الصناعة والاستثمار في موريتانيا (BACIM):**

أعلن عن إنشاء هذا البنك في مارس من العام 2002 . ويصل رأسماله إلى مليار أوقية مملوك من طرف القطاع الخاص الوطني. وتهدف هذه المؤسسة إلى تمويل التنمية من خلال[1]:

- تنمية التمويلات المنتجة عن طريق منح قروض متوسطة وقصيرة الأجل.
- تمويل إنشاء المؤسسات وتوسيعها وتحديث وسائل إنتاجها.
- منح التمويلات المستلهمة من النظام الإسلامي كالمرابحة والمضاربة والمشاركة والتأجير...إلخ).

**ثالثا: ميزانية البنوك التجارية:**

نحاول فيما يلي أن نتطرق إلى ميزانية البنوك الأولية في موريتانيا خلال الفترة 1992 – 2002 وذلك من خلال الجدولين التاليين.

(1) Revue Le Banquier, No. 33, Nouakchott، avril 2002.p :12.

**1/ الأصول:**

الجدول رقم(05): يبين تطور أصول البنوك الأولية خلال الفترة 1992 – 2002

الوحدة: مليون أوقية

| الفترات | احتياطيات | موجودات خارجية | ديون على الدولة | ديون على الاقتصاد | أبواب أخرى | مجموع الأصول |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1992 | 5191 | 1285 | -742 | 40101 | 15426 | 61261 |
| 1993 | 10929 | 4305 | -166 | 41191 | 10245 | 66504 |
| 1994 | 12775 | 3561 | -579 | 42500 | 9933 | 68190 |
| 1995 | 12486 | 3556 | -1918 | 30722 | 8322 | 53168 |
| 1996 | 5355 | 3853 | 252 | 34634 | 7697 | 51791 |
| 1997 | 3083 | 4165 | 1424 | 37279 | 7694 | 53645 |
| 1998 | 2390 | 4962 | -593 | 39835 | 7760 | 54354 |
| 1999 | 3900 | 5013 | -967 | 47945 | 9099 | 61671 |
| 2000 | 2887 | 5450 | -3122 | 58486 | 8856 | 72557 |
| 2001 | 3105 | 5022 | -3083 | 68939 | 8335 | 82318 |
| 2002 | 3884 | 5224 | -2403 | 82534 | 9414 | 98653 |

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على :

Banque Centrale de Mauritanie, Bulletin Trimestriel de Statistiques, décembre 2003. p : 12
Banque Centrale de Mauritanie, Bulletin Trimestriel de Statistiques,mars 1999. p : 12.
Banque Centrale de Mauritanie, rapport annuel 1999. p : 69.

يتبين من الجدول السابق أن أصول البنوك الأولية عرفت تطورا مضطربا خلال الفترة المدروسة؛ حيث بدأت بالتزايد من القيمة 61261 مليون أوقية في العام 1992 لترتفع إلى 68190 مليون أوقية في العام 1994 وتبدأ بعد ذلك بالتراجع حتى تصل إلى أدنى مستوى لها في العام 1996 وهو المبلغ 51791 مليون أوقية، لتعود للارتفاع من جديد وتصل في نهاية الفترة إلى أعلى مستوى لها أي 98653 مليون أوقية وهو ما يمثل زيادة سنوية متوسطة تقدر ب: 6.1% على طول الفترة. وقد تناغم تطور مجموع الأصول إلى حد كبير مع تطور مجموع الديون على الاقتصاد وهو البند الذي يعتبر أهم مركبة في مجموع الأصول؛ إذ تراوحت مساهمته من حوالي 52% سنة 1995 كحد أدنى لتصل هذه النسبة إلى حوالي 84% في نهاية الفترة، وهو ما يعكس حاجة الاقتصاد الوطني لوسائل الدفع المتاحة خصوصا وأنه اقتصاد مديونية حيث تلجأ المؤسسات الاقتصادية حصرا إلى المؤسسات الائتمانية من أجل الحصول على التمويل.

أما بند الاحتياطيات فقد ظل متواضعا كما أنه عرف تذبذبا خلال الفترة حيث سجل أدنى مستوياته في العام 1998 بمبلغ 2390 مليون أوقية بعد أن عرف ارتفاعا في بداية الفترة حيث بلغ 12486 مليون أوقية في العام 1995 وهو ما يعني عدم تحسن حالة السيولة لدى البنوك التجارية.

وبخصوص بند الموجودات الخارجية فقد عرف انتعاشا طفيفا رغم أنه ظل متواضعا طيلة الفترة، وسجل أعلى قيمة له في العام 2000 بمقدار 5450 مليون أوقية وهو ما يمثل حوالي 7.5% من مجموع

الأصول. ويعود هذا التذبذب إلى قلة الموارد التي يُحصل بواسطتها على الموجودات الخارجية عند البنوك الأولية.

وبالنسبة لبند ديون على الدولة فقد ظلت قيمته سالبة على طول الفترة باستثناء السنتين 1996 و 1997 ، ويعزى هذا الوضع إلى تخلي الدولة عن الكثير من النفقات طبقا لسياسة التقشف التي أملتها برامج التصحيص الهيكلي المدعومة من طرف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وقد ظهر هذا البند سالبا في جانب الأصول لأنه يمثل رصيد ديون الدولة من البنوك التجارية، حيث كانت الدولة تحمل غالبية الديون المعدومة لدى هذه البنوك، وعندما بدأت عملية إصلاح الجهاز المصرفي نهاية الثمانينات رأت أنه من الواجب إعادة الديون المعدومة عليها للبنوك التجارية كتكاليف لعملية الإصلاح المصرفي.

وأخيرا شهدت قيمة باقي الأصول المشار إليها في الجدول بأبواب أخرى تذبذبا بدأ بالتراجع من القيمة 15426 مليون أوقية وهو ما يمثل نسبة 25% من مجموع الأصول ليتراجع إلى 7694 مليون أوقية سنة 1997 وهو ما يمثل نسبة 14% فقط. وقد يعزى التراجع في هذا الباب إلى سياسة ترشيد النفقات التي اتبعتها بعض البنوك من قبيل إغلاق بعض الفروع الداخلية أو دمج بعضها أو تصفية البعض الآخر مما يؤدي إلى التخلص من بعض المباني والآلات التي كانت تستعملها.

**2/ الخصوم:**

في الجدول التالي نقدم جانب الخصوم من ميزانية البنوك التجارية خلال الفترة المدروسة 1992-2002.

الجدول رقم (06): يعطي خصوم البنوك التجارية للفترة 1992 – 2002 .

الوحدة: مليون أوقية.

| الفترات | ودائع تحت الطلب | ودائع لأجل | ودائع الدولة | التزامات خارجية | قروض ب. م. | ح. رأس المال | أبواب أخرى | مجموع الخصوم |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1992 | 11986 | 7187 | 158 | 12656 | 4380 | 14017 | 10877 | 61261 |
| 1993 | 11508 | 6635 | 81 | 13287 | 3351 | 20802 | 10840 | 66504 |
| 1994 | 11145 | 7612 | 57 | 13583 | 3358 | 21972 | 10463 | 68190 |
| 1995 | 10674 | 7817 | 498 | 9246 | 7 | 20709 | 4217 | 53168 |
| 1996 | 11015 | 8476 | 938 | 5054 | 7 | 22359 | 3942 | 51791 |
| 1997 | 11629 | 9101 | 1180 | 4451 | 7 | 23260 | 4017 | 53645 |
| 1998 | 12467 | 9282 | 1692 | 3078 | 7 | 24203 | 3625 | 54354 |
| 1999 | 14757 | 8922 | 7992 | 3163 | 7 | 26960 | 3189 | 61671 |
| 2000 | 17749 | 8800 | 11081 | 3164 | 7 | 28636 | 3120 | 72557 |
| 2001 | 21033 | 10929 | 14130 | 3194 | 7 | 29923 | 3102 | 82318 |
| 2002 | 22628 | 13192 | 2345 | 3255 | 7 | 32358 | 4168 | 98653 |

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على :

Banque Centrale de Mauritanie, Bulletin Trimestriel de Statistiques, Mars 1999. p : 13.
Banque Centrale de Mauritanie, Bulletin Trimestriel de Statistiques, p : 13.
Banque Centrale de Mauritanie, rapport annuel 1999. p : 70.

يمثل جانب الخصوم موارد البنوك التجارية، وبإلقاء نظرة على الجدول السابق نلاحظ أن مجموع الخصوم عرف تطورا معتبرا إذ انتقل من 61261 مليون أوقية سنة 1992 ليصل إلى 98653 مليون أوقية سنة 2002 وهو ما يمثل زيادة سنوية متوسطة وصلت إلى 4.9%. كما يوضح الجدول أن مجموع الخصوم عرف تراجعا في منتصف التسعينات.

وبالنظر إلى مكونات هذه الخصوم، فمن الملاحظ أن بند ودائع تحت الطلب عرف تذبذبا خلال الفترة المدروسة؛ حيث وصل أدنى مستوياته (10674 مليون أوقية) في العام 1995 وهو ما يمثل 20% من مجموع الخصوم قبل أن يعود للتزايد وينهي الفترة بمبلغ 22628 مليون أوقية وهو ما يمثل نسبة 23% من مجموع الخصوم. ويرجع تدني حجم هذه الودائع إلى تدني الوعي المصرفي لدى المواطنين وعدم انتشار التعامل بالشيكات.

أما الودائع لأجل فقد شهدت هي الأخرى تذبذبا خلال هذه الفترة. وكانت أدنى قيمة لها هي 6635 مليون أوقية في العام 1993 لتنهي الفترة بمبلغ 13192 مليون أوقية مسجلة بذلك نسبة 13.4% من مجموع الخصوم لهذا العام. وقد سجل هذا البند قيما لا بأس بها في نهاية الفترة مما يعني أن أصحاب المدخرات قد ازداد ميلهم نحو الاستفادة من الفوائد التي تدفعها البنوك التجارية مقابل هذا النوع من الودائع، بعدما كان ديدنهم الاكتناز والابتعاد عن التعامل مع البنوك بأي حال من الأحوال. كما قد يعود التحسن الذي طرأ على هذا البند إلى التحسن في سياسات التوفير لدى شرائح المجتمع.

أما بند ودائع الدولة فقد ظل ضعيفا وحتى نهاية التسعينات. وقد سجل أدنى مستوياته في العام 1994 حيث وصل إلى 57 مليون أوقية فقط ليبدأ في التزايد المستمر ويصل إلى 23045 مليون أوقية مسجلا نسبة تزيد على 23% من مجموع الخصوم وهو ما يجعله ثاني أهم مكونات الخصوم بعد بند حساب رأس المال.

وبالنسبة لبند الالتزامات الخارجية فقد شهد كغيره من البنود الأخرى صعودا وهبوطا على امتداد الفترة وتميز بضعف مساهمته في مجموع الخصوم حيث لم تتجاوز نسبته من مجموع الأصول 3% في نهاية الفترة.

أما بند قروض البنك المركزي فقد شهد تراجعا خلال الفترة المدروسة انتهى إلى الثبات ابتداء من العام 1995 حيث استقر عند مبلغ 7 مليون أوقية، وهو ما يمثل نسبة مهملة من مجموع الخصوم. ويرجع ذلك إلى أن البنك المركزي بدأ يعمل على كبح العمليات الائتمانية للبنوك التجارية. فقد بدأت العملية الثانية لإصلاح الجهاز المصرفي – كما رأينا – في العام 1992 حيث تمت تصفية اتحاد بنوك التنمية وتنازلت الدولة عن حصتها من رأسمال البنوك التجارية لصالح القطاع الخاص.

وبالنسبة لحساب رأس المال فمن الملاحظ تزايد أهميته بشكل ملحوظ حيث بلغت مساهمته في مجموع الخصوم 33% في نهاية الفترة. وظل هذا البند في تزايد مستمر على طول الفترة المدروسة، باستثناء تراجع طفيف سُجل في العام 1995 مقارنة مع العام 1994. ويرجع هذا التزايد الملحوظ إلى خوصصة البنوك التجارية حيث أدت هذه العملية إلى زيادة رؤوس أموالها، كما قد ترجع الزيادة في هذا البند إلى

زيادة عدد البنوك التجارية وإلى قناعتها بأن ثقة العملاء فيها مرتبطة بمقدار رأس المال الذي يعتبر ضمانة كبرى ضد مخاطر سوء الإدارة أو التوظيفات غير الرشيدة.....إلخ.

وأخيرا فقد تميزت قيمة البند المشار إليه بأبواب أخرى الذي يضم كلا من الآلات والمعدات والمباني ....إلخ بالتراجع مع بعض الاستثناءات. فقد انتقلت قيمته من 10877 مليون أوقية في العام 1992 وبنسبة تقارب 18% من مجموع الخصوم ليصل إلى 4168 مليون أوقية في العام 2002 وهو ما يمثل نسبة 4.2% من مجموع الخصوم.

**رابعا: الميزانية الموحدة للنظام المصرفي:**

إن التعرف على الميزانية الموحدة للنظام المصرفي يساعد في تحليل المُجَمعات النقدية التي تتأثر بقدر كبير بسلوك السلطات النقدية، والتي لها دور فعَّال في التأثير على المتغيرات والمجمعات الاقتصادية الأخرى. ويمكن الحصول على الميزانية الموحدة من خلال توحيد كل بيانات موازنات السلطة النقدية والمصارف التجارية بعد استبعاد كافة البنود المشتركة والتي تتمثل في الآتي[1]:

- احتياطيات البنوك التجارية لدى البنك المركزي.
- النقدية التي تحتفظ بها البنوك التجارية لدى بعضها البعض.
- قروض البنوك التجارية من البنك المركزي ومن بعضها البعض.

**1/ الموارد:**

الجدول التالي يوضح موارد الجهاز المصرفي الموريتاني في الفترة 1992-2002.

[1] ولد أحمد محمود عيسى، مرجع سابق، ص: 115.

الجدول رقم (07): يوضح جانب الخصوم (المصادر) في الميزانية الموحدة للنظام النقدي الموريتاني خلال الفترة 1992 – 2002.

الوحدة: مليون أوقية.

| الفترات | النقود | | | | أشباه النقود | الكتلة النقدية (س. م) | صافي بنود أخرى | مجموع الموارد |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | إصدار النقود | النقود الكتابية | م. النقود | النسبة % | | | | |
| 1992 | 7898 | 12304 | 20202 | 73.76 | 7187 | 27389 | -10581 | 16808 |
| 1993 | 9097 | 11841 | 20938 | 75.94 | 6635 | 27573 | -3767 | 23806 |
| 1994 | 8598 | 11218 | 19816 | 72.25 | 7612 | 27428 | -7836 | 19592 |
| 1995 | 7383 | 10819 | 18202 | 69.96 | 7817 | 26019 | -17759 | 8260 |
| 1996 | 5093 | 11134 | 16227 | 65.69 | 8476 | 24703 | -14500 | 10203 |
| 1997 | 5854 | 11725 | 17579 | 65.89 | 9101 | 26680 | -15850 | 10830 |
| 1998 | 5801 | 12703 | 18504 | 66.59 | 9282 | 27786 | -19846 | 7940 |
| 1999 | 5513 | 14772 | 20285 | 69.45 | 8922 | 29207 | -20538 | 8669 |
| 2000 | 6402 | 17749 | 24151 | 73.29 | 8800 | 32951 | -14905 | 18046 |
| 2001 | 6688 | 21033 | 27721 | 71.72 | 10929 | 38650 | -11369 | 27281 |
| 2002 | 6282 | 22628 | 28910 | 68.67 | 13192 | 42102 | -7713 | 34389 |

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على :

Banque Centrale de Mauritanie, Bulletin Trimestriel de Statistique, décembre 2003. p : 16.
Banque Centrale de Mauritanie, Bulletin Trimestriel de Statistique,mars 1999. p : 16.

عند تأملنا لخصوم الميزانية الموحدة للجهاز المصرفي فإننا نلاحظ أن النقود مثلت بالدوام النسبة الكبرى من إجمالي السيولة المحلية خلال فترة الدراسة، حيث تراوحت نسبتها ما بين 65.7% في العام 1996 و75.9% في العام 1993 ، وهو ما يدل على سيطرة البنك المركزي على عرض النقد وهي سمة ملازمة لاقتصاديات الدول النامية.

أما أشباه النقود فإن أهميتها النسبية في الكتلة النقدية ظلت ضعيفة خلال مرحلة الدراسة، وهو ما يعني أن استخدام الودائع الآجلة لم يرقَ بعدُ إلى المستوى المطلوب، وهو ما يعتبر مؤشرا على قلة الفرص المتاحة أمام البنوك التجارية لخلق النقود.

**2/ مقابلات الكتلة النقدية:**

نقدم فيما يلي أهم مقابلات الكتلة النقدية في الميزانية الموحدة للنظام المصرفي الموريتاني.

الجدول رقم (08)

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن مجموع الأصول في الميزانية المجمعة للنظام النقدي الموريتاني عرف تذبذبا كبيرا خلال الفترة المدروسة، إذ انتقل من 16808 مليون أوقية في العام 1992 إلى 4785 مليون أوقية في العام 1998 مسجلا بذلك أدنى مستوى له قبل أن ينهي الفترة بالمبلغ 34389 مليون أوقية وهو ما يمثل أعلى قيمة له خلال الفترة المدروسة.

وإذا تفحصنا البنود المكونة للأصول نجد أن الأصول الأجنبية عرفت هي الأخرى تذبذبا اتجه في نهاية الفترة للتزايد منهية الفترة بالقيمة 56367 مليون أوقية بعد أن كانت قيمة هذه الأصول عند بداية الفترة (32429-) مليون أوقية؛ وظلت قيمتها سالبة وحتى العام 1997. ويرجع تحسن مجموع الأصول الأجنبية بالدرجة الأولى إلى التزايد الكبير في قيمة موجودات البنك المركزي التي انتقلت من 7598 مليون أوقية في العام 1992 لتصل إلى 107383 مليون أوقية في العام 2002، أي بزيادة مائة مليار أوقية خلال عقد من الزمن.

أما فيما يتعلق بالائتمان المحلي فقد سجل أعلى قيمة له في العام 1993 بمبلغ قدره 52975 مليون أوقية ليبدأ في التراجع حتى يصل إلى القيمة( 21978-) في العام 2002 وهي أدنى قيمة سجلها خلال الفترة، وذلك رغم التحسن المضطرد الذي عرفه بند ديون على الاقتصاد إلا أن بند ديون على الدولة ظلت قيمته في تناقص مستمر حتى وصلت مبلغ ( 105510-) مليون أوقية في السنة الأخيرة. وهو ما يعني أن موارد الدولة أصبحت من الوفرة بحيث أصبحت البنوك الأولية مدينة للدولة وبمبالغ معتبرة تنموا باضطراد، ابتداء من العام 1996.

## خلاصة الفصل

تطرقنا في هذا الفصل (النظام النقدي والمصرف الموريتاني) إلى التعريف بالاقتصاد الموريتاني؛ ثرواته وخططه التنموية قبل أن ننتقل إلى برامج التثبيت والتصحيح الهيكلي التي عرفتها البلاد ابتداء من منتصف الثمانينات من القرن الماضي.

ومن أهم النقاط التي توصلنا إليها:

- لم يعرف الاقتصاد الموريتاني النشاط المصرفي إلا مع قدوم المستعمر وظلت العلاقة بين المواطن والبنوك شبه معدومة حتى بعد قيام الدولة الوطنية.
- مر تطور الجهاز المصرفي والنقدي الموريتاني بثلاث مراحل: مرحلة التبعية النقدية لفرنسا (الفترة ما قبل 1973) ومرحلة وضع المؤسسات (في الفترة 1973-1985) وأخيرا مرحلة الإصلاحات (ما بعد 1985).
- لقد سعت استراتيجية إصلاح النظام النقدي والمصرفي الموريتاني المطبقة ضمن برامج الإصلاح الاقتصادي إلى تطهير وخصخصة البنوك التجارية وتحرير أسعار الصرف أملا في تحقيق حماية أفضل للنظام المصرفي بعد الأزمة التي عاشها في الثمانينات وأدت إلى عمليات إفلاس وتصفية بعضها ودمج بعضها الآخر.
- لقد اعتمد البنك المركزي الموريتاني ابتداء من العام 1992 أسلوب الرقابة غير المباشرة على الائتمان تمشيا مع الواقع الجديد للجهاز المصرفي الوطني، وذلك لتشجيع المصارف على مباشرة مسؤولية التسيير في إطار تنافسي يستهدف تحرير قوى السوق.